الرسالةُ السابعةَ عَشْرةَ

التأصيلُ لمسألةِ العُذْرِ بالجَهْلِ في أبوابِ التوحيد (١)

(١) أصلُها: مقدِّمةُ كتاب: «العُذْرُ بالجهلِ تحت المِجهَرِ الشرعي»؛ لِمدْحَت بن الحسَن آل فرَّاج.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ وحدَهْ، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَهْ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ مسألةَ العُذْرِ بالجهلِ، ومتى يُعذَرُ الإنسانُ بسببِ جهلِهِ، ومتى لا يُعذَرُ ـ مِن المسائلِ المهمَّةِ في الشريعةِ؛ لأنَّها تنبني عليها أمورٌ كبيرةٌ عظيمةٌ؛ ولذا أكثَرَ أهلُ العلمِ مِن الكلامِ فيها قديمًا وحديثًا، بل أُلِّفَتْ فيها المؤلَّفاتُ المفرَدة.

قال أبو جعفرٍ ابنُ جريرٍ: «**القولُ في المعاني التي تُدرَكُ: حقائقُ المعلوماتِ**(١) **مِن أمورِ الدِّينِ، وما يَسَعُ الجهلُ به منه، وما لا يَسَعُ ذلك فيه، وما يُعذَرُ بالخطأِ فيه المجتهدُ الطالِبُ، وما لا يُعذَرُ بذلك فيه.**

اعلَموا ـ رحمكم الله ـ أنَّ كلَّ معلومٍ للخَلْقِ مِن أمرِ الدِّينِ والدنيا، لا تخرُجُ مِن أحدِ **معنيَيْن**: **مِن أن يكونَ**:

ـ إمَّا معلومًا لهم بإدراكِ حواسِّهم إيَّاه.

ـ وإمَّا معلومًا لهم بالاستدلالِ عليه بما أدرَكَتْهُ حواسُّهم.

ثم لن يعدُوَ جميعُ أمورِ الدِّينِ ـ الذي امتحَنَ اللهُ به عبادَهُ ـ **معنيَيْن**:

أحدُهما: توحيدُ اللهِ وعدلُه.

والآخَرُ: شرائعُهُ التي شرَعَها لخلقِهِ مِن حلالٍ وحرام، وأقضيةٍ وأحكام.

فأمَّا توحيدُهُ وعدلُهُ: فمُدرَكةٌ حقيقةُ علمِهِ استدلالًا بما أدرَكَتْهُ الحواسُّ.

وأمَّا شرائعُهُ: فمُدرَكةٌ حقيقةُ علمِ بعضِها حِسًّا بالسمعِ، وعلمِ بعضِها استدلالًا بما أدرَكَتْهُ حاسَّةُ السمع.

---

(١) كذا في المطبوع؛ ولعل الصواب: «القولُ في المعاني التي تُدرَكُ [بها]: حقائقُ المعلومات».

ثم القولُ فيما أُدرِكَتْ حقيقةُ علمِهِ منه استدلالًا على **وجهَيْن**:

أحدُهما: معذورٌ فيه بالخطأِ، والمخطئُ مأجورٌ[(١)] فيه على الاجتهادِ والفحصِ والطلَبِ؛ كما قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنِ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنِ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»[(٢)]؛ وذلك الخطأُ فيما كانتِ الأدلَّةُ على الصحيحِ مِنَ القولِ فيه مختلِفةً غيرَ مؤتلِفةٍ، والأصولُ في الدَّلالةِ عليه مفترِقةً غيرَ متَّفِقةٍ؛ وإن كان لا يخلو مِن دليلٍ على الصحيحِ مِن القولِ فيه؛ فميَّز بينه وبين السقيمِ منه، غيرَ أنَّه يغمُضُ بعضُهُ غموضًا يَخفَى على كثيرٍ مِن طُلَّابِهِ، ويلتبِسُ على كثيرٍ مِن بُغَاتِه.

والآخَرُ منهما: غيرُ معذورٍ بالخطأِ فيه، مكلَّفٌ قد بلَغَ حدَّ الأمرِ والنهيِ، ومكفَّرٌ بالجهلِ به الجاهلُ؛ وذلك ما كانت الأدلَّةُ الدالَّةُ على صِحَّتِهِ متَّفِقةً غيرَ مفترِقةٍ، ومؤتلِفةً غيرَ مختلِفةٍ؛ وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواسّ.

وأمَّا ما أُدرِكَتْ حقيقةُ علمِهِ منه حِسًّا، فغيرُ لازمٍ فرضُهُ أحدًا إلا بعد وقوعِهِ تحت حِسِّهِ، فأمَّا وهو [غيرُ] واقعٍ تحت حِسِّهِ[(٣)]، فلا سبيلَ له إلى العلمِ به، وإذا لم تكن له إلى العلمِ به سبيلٌ، لم يَجُزْ تكليفُهُ فرضَ العملِ به، مع ارتفاعِ العلمِ به؛ وذلك أنَّه مَن لم ينتهِ إليه الخبرُ بأنَّ اللهَ تعالى ذِكْرُهُ بعَثَ رسولًا يأمُرُ الناسَ بإقامةِ خمسِ صلواتٍ كلَّ يومٍ وليلةٍ، لم يَجُزْ أن يكونَ معذَّبًا على تركِهِ إقامةَ الصلواتِ الخمسِ؛ لأنَّ ذلك مِن الأمرِ الذي لا يُدرَكُ إلا بالسماعِ، ومَن لم يَسمَعْ ذلك ولم يبلُغْهُ، فلم تَلزَمْهُ الحُجَّةُ به، وإنَّما يَلزَمُ فرضُهُ مَن ثبَتَت عليه به الحُجَّة.

فأمَّا الذي لا يجوزُ الجهلُ به مِن دِينِ اللهِ لِمَن كان في قلبِهِ مِن أهلِ التكليفِ لوجودِ الأدلَّةِ متَّفِقةً في الدَّلالةِ عليه غيرَ مختلِفةٍ، ظاهرةً للحِسِّ غيرَ خفيَّةٍ ـ: فتوحيدُ اللهِ تعالى ذِكْرُهُ، والعلمُ بأسمائِهِ وصفاتِهِ وعدلِهِ؛ وذلك أنَّ كلَّ

---

(١) في المطبوع: «والمخطئُ ومأجورٌ»؛ والصوابُ ما أثبتناه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)؛ مِن حديث عمرو بن العاص.

(٣) في المطبوع: «فأمَّا وهو واقعٌ تحتَ حِسِّهِ»؛ والصوابُ ما أثبتناه.

مَن بلَغَ حدَّ التكليفِ مِن أهلِ الصحَّةِ والسلامةِ، فلن يَعدَمَ دليلًا دالًّا وبرهانًا واضحًا يدُلُّهُ على وحدانيَّةِ ربِّهِ جلَّ ثناؤه، ويوضِّحُ له حقيقةَ صِحَّةِ ذلك؛ ولذلك لم يَعذِرِ اللهُ جلَّ ذكرُهُ أحدًا كان بالصفةِ التي وُصِفَتْ بالجهلِ [به] وبأسمائِه[١]، وألْحَقَهُ إن مات على الجهلِ به بمنازِلِ أهلِ العنادِ فيه تعالى ذِكْرُهُ، والخلافِ عليه بعد العلم به وبربوبيَّتِهِ؛ في أحكام الدنيا، وعذابِ الآخرةِ؛ فقال جلَّ ثناؤه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٥].

فسوَّى جلَّ ثناؤه بين هذا العامِلِ في غيرِ ما يُرضِيهِ على حُسْبانِهِ أنَّه في عمَلِهِ عاملٌ بما يُرضِيهِ في تسميتِهِ في الدنيا بأسماءِ أعدائِهِ المعانِدِينَ له، الجاحِدِينَ ربوبيَّتَهُ، مع عِلْمِهم بأنَّه ربُّهم، وألحَقَهُ بهم في الآخرةِ في العقابِ والعذابِ؛ وذلك لِمَا وصَفْنا مِن استواءِ حالِ المجتهِدِ المخطئِ في وحدانيَّتِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وعدلِهِ، وحالِ المعانِدِ في ذلك؛ في ظهورِ الأدلَّةِ الدالَّةِ المُتَّفِقةِ، غيرِ المفترِقةِ لحواسِّهما، فلمَّا استوَيَا في قطعِ اللهِ جلَّ وعزَّ عُذْرَهما بما أظهَرَ لحَواسِّهما مِن الأدلَّةِ والحُجَجِ، وجبَتِ التسويةُ بينهما في العذابِ والعقاب.

وخالَفَ حكمُ ذلك حكمَ الجهلِ بالشرائع؛ لِمَا وصَفْتُ مِن أنَّ مَن لم يَقطَعِ اللهُ عُذْرَهُ بحُجَّةٍ أقامَها عليه بفريضةٍ ألزَمَهُ إيَّاها مِن شرائعِ الدِّينِ؛ فلا سبيلَ له إلى العلمِ بوجوبِ فرضِها؛ إذْ لا دَلالةَ على وجوبِ فرضِها، وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن مأمورًا، وإذا لم يكن مأمورًا، لم يكن بتركِ العمَلِ للهِ عزَّ ذكرُهُ عاصيًا، ولا لأمرِ ربِّهِ مخالِفًا؛ فيستحِقَّ عقابَهُ؛ لأنَّ الطاعةَ والمعصيَةَ إنَّما تكونُ باتِّباعِ الأمرِ ومخالفتِه.

فإنْ قال لنا قائلٌ: «فإنَّك قد تستدِلُّ بالمحسوسِ مِن أحكام الشرائعِ بعد وقوعِهِ تحت الحِسِّ على نظائرِهِ التي لم تَقَعْ تحت الحِسِّ، وتحكُمُ له[٢] بحكمِ

(١) في المطبوع: «بالجهلِ [به] وبأسمائِه»؛ والصوابُ ما أثبتناه.
(٢) في المطبوع: «ويُحكَمُ له»؛ والصوابُ ما أثبتناه.

نظيرِهِ، وتفرِّقُ فيه[(١)] بين المجتهِدِ المخطئِ، وبين المعانِدِ فيه، بعد العلمِ بحقيقتِهِ؛ فتَجعَلُ المجتهِدَ المخطئَ مأجورًا باجتهادِه، والإثمَ عنه زائلًا بخَطَئِهِ، وقد سوَّيْتَ بين حكمِ المجتهِدِ المخطئِ في توحيدِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وعدلِهِ، والمعانِدِ في ذلك بعد العلمِ به؛ فما الفصلُ بينك وبين مَن عارَضَكَ في ذلك؛ فسوَّى بين المجتهِدِ المخطِئِ والمعانِدِ بعد العلمِ؛ حيث فَرَّقْتَ بينهما، وفَرَّقَ حيث سَوَّيْتَ؟!»:

قيل: الفَرْقُ بيني وبينه: أنَّ مِن قِيلِي وقِيلِ كلِّ موحِّدٍ: أنَّ كلَّ محسوسٍ أدركَتْهُ حاسَّةُ خلقٍ في الدنيا، فدليلٌ لكلِّ مستدِلٍّ على وحدانيَّةِ اللهِ ﷻ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وعدلِهِ، وكلُّ دالٍّ على ذلك، فهو في الدَّلَالةِ عليه متَّفِقٌ غيرُ مفترِقٍ، ومؤتلِفٌ غيرُ مختلِف.

وإنَّ مِن قِيلِي وقِيلِ كلِّ قائلٍ بالاجتهادِ في الحكمِ على الأصولِ: أنَّه ليستِ الأصولُ كلُّها مُتَّفِقةً في الدَّلَالةِ على كلِّ فَرْعٍ؛ وذلك أنَّ الحُجَّةَ قد ثبَتَت على أنَّ واطئًا لو وَطِئَ نهارًا في شهرِ رمضانَ امرأتَهُ في حالٍ يَلزَمُهُ فيها فرضُ الكَفِّ عن ذلك؛ أنَّ عليه كَفَّارةً بحكمِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ وذلك حكمٌ مِن اللهِ تعالى ذِكْرُهُ على لسانِ نبيِّهِ ﷺ فيمَن وَطِئَ امرأتَهُ في حالٍ حرامٍ عليه وَطْؤُها، وقد [لا] يَلزَمُهُ[(٢)] في حالٍ أخرى يحرُمُ عليه فيها وَطْؤُها؛ فلا يَلزَمُهُ ذلك الحكمُ، بل يَلزَمُهُ غيرُهُ؛ وذلك لو وَطِئها معتكِفًا، أو حائضًا، أو مطلَّقةً تطليقةً واحدةً قبل الرَّجْعةِ، وفي أحوالٍ سواها نظائرُ لها.

فقد اختَلَفَتْ أحكامُ الفَرْجِ الموطوءِ في الأحوالِ المنهيِّ فيها الواطِئُ عن وَطْئِهِ، مع اتِّفاقِ أحوالِهِ كلِّها في أنَّه منهيٌّ في جميعِها عن وَطْئِه.

وليست كذلك الأدلَّةُ على وحدانيَّةِ اللهِ ﷻ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وعدلِهِ، بل هي كلُّها مؤتلِفةٌ غيرُ مختلِفةٍ، ليس منها شيءٌ إلا وهو في ذلك دالٌّ على مثلِ الذي دلَّت عليه الأشياءُ كلُّها؛ أَلَا ترى أنَّ السماءَ ليست بأبيَنَ في الدَّلَالةِ مِن

(١) في المطبوع: «ويفرِّقُ فيه»؛ والصوابُ ما أثبتناه.
(٢) في المطبوع: «وقد يَلزَمُهُ»؛ والصوابُ ما أثبتناه.

الأرضِ، ولا الأرضُ مِن الجبالِ، ولا الجبالُ مِن البهائمِ، ولا شيءَ مِن المحسوساتِ وإن كبُرَ وعظُمَ بأدَلَّ على ذلك مِن شيءٍ فيها وإن صغُرَ ولطُفَ؛ فلذلك افترَقَ القولُ في حكمِ الخطأِ في التوحيدِ، وحكمِ الخطأِ في شرائعِ الدِّينِ وفرائضِه.

ولولا قَصْدُنا في كتابِنا هذا الاختصارَ والإيجازَ فيما قصَدْنا البيانَ عنه، لاستقصَيْنا القولَ في ذلك، وأطنَبْنا في الدَّلَالةِ على صِحَّةِ ما قُلْنا فيه.

وفيما بيَّنَّا مِن ذلك مكتفًى لِمَن وُفِّقَ لفَهْمِه.

وإذا كان صحيحًا ما قُلْنا بالذي عليه استشهَدْنا، فواجبٌ أن يكونَ كلُّ مَن بلَغَ حدَّ التكليفِ مِن الذكورِ والإناثِ؛ وذلك قبل أن يحتلِمَ الغلامُ، أو يبلُغَ حَدَّ الاحتلامْ، وأن تَحيضَ الجاريةُ أو تبلُغَ حَدَّ المَحِيضِ، فلم يَعرِفْ صانِعَهُ بأسمائِهِ وصفاتِهِ التي تُدرَكُ بالأدلَّةِ بعد بلوغِهِ الحدَّ الذي حدَدتُّ ـ: فهو كافرٌ حلالُ الدمِ والمالِ، إلا أن يكونَ مِن أهلِ العهدِ الذين صُولِحَ سَلَفُهُمْ على الجِزْيةِ أو أُقهِروا؛ فمُنَّ عليهم ووُصِفَ عليهم خَرَاجٌ يؤدُّونه إلى المسلِمين؛ فيكونُ مِن أجلِ ذلك مَحْقُونَ الدمِ والمالِ وإن كان كافرًا...».اهـ[1].

ومِن المؤلَّفاتِ القيِّمةِ المعاصِرةِ في هذا البابِ: ما كتَبَهُ أخونا الشيخُ مِدْحَت بنُ الحسَنِ آل فرَّاج؛ فقد أفرَدَها بمؤلَّفٍ مستقِلٍّ سمَّاه: «العُذْرُ بالجهلِ تحتَ المِجْهَرِ الشَّرْعِيِّ»، وقد حرَصَ في كتابِهِ هذا على أن تكونَ دلائلُ مسائلِهِ وما توصَّل إليه مِن نتائجَ مبنيَّةً على الكتابِ والسُّنَّةِ، وأنَّه حرَصَ على أن يستدِلَّ أوَّلًا، ثم يعتقِدَ، وأن تكونَ النصوصُ حاكِمةً لا محكومةً، وأكثَرَ مِن النقلِ عن الأئمَّةِ والعلماءِ؛ فأجادَ وأفادَ؛ فجزاه اللهُ خيرًا وبارك فيه.

وخلاصةُ هذه المسألةِ: أنَّه ثَمَّةَ قضايا يُعذَرُ فيها الإنسانُ بسببِ جهلِهِ، وأخرى لا يُعذَرُ فيها؛ فأقولُ وباللهِ تعالى التوفيقُ:

أوَّلًا: لا يعذَّبُ أحدٌ إلا بعد إنزالِ الكتبِ، وبَعْثِ الرسلِ؛ قال ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿رُّسُلًا

(١) «التبصير» لابن جريرٍ الطبَري (ص١١٢ ـ ١٢٣).

مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٥].

وقد أنزَلَ اللهُ الكتبَ وأرسَلَ الرسلَ مبشِّرينَ ومنذِرين؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر: ٢٤]؛ ولذا قال ربُّنا ﷻ: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِۖ كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾ [الملك: ٨، ٩].

أخرَجَ الإمامُ مسلمٌ[(١)]؛ مِن حديثِ عمرٍو ـ وهو ابنُ الحارثِ ـ عن أبي يُونُسَ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ أنَّه قال: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**».

قلتُ: في هذا الحديثِ قيَّد عليه الصلاة والسلام السماعَ ببَعْثتِهِ باليهودِ والنصارى؛ وذلك لأنَّ غيرَهم على دِينٍ فاسدٍ، وهو الكفرُ؛ فمَنْ كان مِن اليهودِ والنصارى، ولم يَسمَعْ ببَعْثتِهِ؟، فهو ليس مِن أهلِ النارِ؛ هذا هو مفهومُ الحديثِ، والمقصودُ هنا: اليهوديُّ الذي على دِينِ موسى قبل أن يحرَّفَ، والنَّصْرانيُّ الذي على دِينِ عيسى قبل أن يحرَّفَ أيضًا؛ لأنَّهم كانوا على دِينٍ صحيحٍ قبلَ بَعْثةِ الرسولِ ﷺ، وكذا بالنسبةِ لليهودِ قبل أن يُبعَثَ عيسى، وأمَّا مَن كان على دِينٍ محرَّفٍ مِن اليهودِ والنصارى، فهم لا يدخُلونَ تحت هذا الحديث[(٢)].

---

(١) «صحيح مسلم» (١٥٣).

(٢) أخرَجَ ابنُ جريرٍ في «التفسير» (٢/ ٤٠ ـ ٤٥)، وابنُ مَنْدَهْ في «التوحيد» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، في حديثٍ طويلٍ؛ مِن روايةِ السُّدِّيِّ، عن أبي مالكٍ، وأبي صالحٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، وعن مُرَّةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ؛ أنَّ سَلْمانَ الفارسيَّ بينما هو يحدِّثُ عن النبيِّ ﷺ... فذكَرَ خبرًا، وفيه: «فمكانُ إيمانِ اليهودِ: أنَّه مَن تمسَّك بالتوراةِ وسُنَّةِ موسى، حتَّى جاء عيسى، فلمَّا جاء عيسى، كان مَن تمسَّك بالتوراةِ، وأخَذَ بِسُنَّةِ =

ثالثًا: الأمورُ التي لا يُعذَرُ فيها العبدُ بسببِ جهلِهِ، هي: ما يتعلَّقُ بأصلِ الدِّينِ وأساسِهِ؛ مِن توحيدِ اللهِ وإفرادِهِ بالعبادةِ؛ فمَن وقَعَ في الشركِ الأكبرِ مِن عبادةِ غيرِ اللهِ، وتعلَّق بالمخلوقِينَ، ولجأَ إليهم، واستغاث بهم، وذبَحَ لهم، وتوجَّه لهم بغيرِ ذلك مِن العباداتِ ـ: فهو كافرٌ مخلَّدٌ في النارِ إلا أن يتوبَ، وجهلُهُ بهذه المسألةِ الكبيرةِ ليس عُذْرًا عند اللهِ ﷻ؛ والأدلَّةُ على هذا كثيرةٌ؛ **منها**:

قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٦ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧﴾ [البينة: ٦، ٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ۝٩١﴾ [آل عمران: ٩١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٠٣﴾ [آل عمران: ١٠٣]:

قال ابنُ جريرٍ في «تفسيرِهِ»(١): «قال أبو جعفرٍ: «يعني بقولِهِ جلَّ ثناؤه: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾: وكُنتُم يا معشَرَ المؤمِنينَ مِن الأوسِ والخزرجِ

= موسى، ولم يدَعْهُما، ولم يَتَّبِعْ عيسى ـ: كان هالكًا، وإيمانُ النصارى: مَن تمسَّك بالإنجيلِ منهم وشرائعِ عيسى، كان مؤمِنًا مقبولًا منه، حتى جاء محمَّدٌ ﷺ؛ فمَن لم يَتَّبِعْ محمَّدًا منهم، ويدَعْ ما كان عليه مِن سُنَنِ عيسى والإنجيلِ ـ: كان هالكًا».

قلتُ: وهذا لعلَّه مِن كلامِ السُّدِّيِّ، وليس مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ، وقد عزاه إليه ابنُ كَثِيرٍ في «التفسيرِ»، وقد يكونُ ممَّا فَهِمَهُ مما جاء عنِ ابنِ عبَّاسٍ وابنِ مسعودٍ، ومعلومٌ كلامُ الإمامِ أحمدَ في تفسيرِ السُّدِّيِّ، والشاهدُ مِن هذا: قولُهُ: «مَن تمسَّك بالتوراةِ، وأخَذَ بِسُنَّةِ موسى»، وقولُهُ: «مَن تمسَّك بالإنجيلِ وشرائعِ عيسى».

قلتُ: أي: كان على دِينِهما الذي لم يُحرَّفْ، ويدخُلُ في هذا مَن كان على التوحيدِ ودِينِ إبراهيمَ مِن العرَبِ؛ كما سوف يأتي إن شاء الله.

(١) «تفسير الطبري» (٥/٦٥٧).

على حَرْفِ حُفْرةٍ مِن النارِ؛ وإنَّما ذلك مَثَلٌ لكفرِهِمُ الذي كانوا عليه قبل أن يَهدِيَهُمُ اللهُ للإسلامِ؛ يقولُ تعالى ذكرُهُ: «وكُنتُم على طَرَفِ جهنَّمَ بكفرِكُمُ الذي كنتم عليه قبل أن يُنعِمَ اللهُ عليكم بالإسلامِ؛ فتَصِيروا بائتلافِكم عليه إخوانًا، ليس بينكم وبين الوقوعِ فيها إلا أن تموتوا على ذلك مِن كفرِكم؛ فتكونوا مِن الخالِدين فيها؛ فأنقذَكُمُ اللهُ منها بالإيمانِ الذي هداكم له».

وقال رَحِمَهُ اللهُ(١): «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ، قال: حدَّثَنا أحمدُ بنُ المفضَّلِ، قال: حدَّثَنا أسباطٌ، عن السُّدِّيِّ: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾: بمحمَّدٍ ﷺ؛ **يقولُ**: كُنْتُم على طرَفِ النارِ، مَن مات منكم، أُوبِقَ في النارِ، فبعَثَ اللهُ محمَّدًا ﷺ، فاستنقَذَكُمْ به مِن تلك الحُفْرة».

وقال الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الرسالة»(٢): «فكانوا قبل إنقاذِهِ إيَّاهم بمحمَّدٍ ﷺ، أهلَ كفرٍ في تفرُّقِهم واجتماعِهم؛ يَجمَعُهم أعظمُ الأمورِ: الكفرُ باللهِ، وابتداعُ ما لم يأذَنْ به اللهُ، تعالى عمَّا يقولون عُلُوًّا كبيرًا، لا إلٰهَ غيرُهُ، وسبحانَهُ وبحمدِهِ، ربُّ كلِّ شيءٍ وخالِقُهُ؛ مِن حَيَّ منهم، فكما وصَفَ حالَهُ حيًّا: عامِلًا قائلًا بسَخَطِ ربِّهِ، مزدادًا مِن معصيتِهِ، ومَن مات، فكما وصَفَ قولَهُ وعملَهُ: صار إلى عذابِه». اهـ.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة: ١١٣، ١١٤].

وهذه الآيةُ ـ وإن كان سببُها ما ثبَتَ في الحديثِ الصحيحِ(٣)؛ أنَّ الرسولَ ﷺ بعد وفاةِ أبي طالبٍ، أراد أن يستغفِرَ له، فنهاه اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عن ذلك ـ

(١) «تفسير الطبري» (٥/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠).
(٢) «الرسالة» (ص١١ ـ ١٢).
(٣) أخرجه البخاري (١٣٦٠)، ومسلم (٢٤).

فإنَّ العِبْرَةَ بعمومِ اللفظِ، لا بخصوصِ السببِ، وقد ذكَرَ ابنُ جريرٍ[١] ثلاثةَ أقوالٍ في سببِ نزولِ الآيةِ:

القولُ الأوَّلُ: هو ما تقدَّم.

القولُ الثاني: أنَّ هذه الآيةَ نزَلَتْ بسببِ أمِّ الرسولِ ﷺ؛ وذلك أنَّه أراد أن يستغفِرَ لها، فمُنِعَ مِن ذلك، ثم روى ابنُ جريرٍ هذا عن عطيَّةَ العَوْفيِّ، وجاء هذا عن ابنِ عبَّاسٍ، ولكنْ لا يصحّ.

القولُ الثالثُ: أنَّها نزَلَتْ مِن أجلِ أنَّ قومًا مِن أهلِ الإيمانِ كانوا يستغفِرونَ لموتاهم مِن المشرِكِينَ؛ فنُهُوا عن ذلك، ثم روَى ذلك عن ابنِ عبَّاسٍ، ثم روَى عن قتادةَ أنَّه قال: «إنَّ رجالًا مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ قالوا: «يا نَبيَّ اللهِ، إنَّ مِن آبائِنا مَنْ كان يُحسِنُ الجِوارَ، ويَصِلُ الأرحامَ، ويفُكُّ العانيَ، ويُوفِي بالذِّمَمِ؛ أفلا نستغفِرُ لهم؟»، فقال: «**بَلَى وَاللهِ؛ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لِأَبِي، كَمَا اسْتَغْفَرَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ**»؛ فنزَلَتِ الآيةُ».

وروى أيضًا (١٢/ ٢٦) بإسنادٍ رجالُهُ ثقاتٌ، عن عليٍّ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يستغفِرُ لأبوَيْهِ، وهما مشرِكانِ؛ حتى نزَلَتِ الآية.

قلتُ: ولا يخفى أنَّ هذه الأقوالَ ليس بينهما تعارُضٌ؛ لأنَّ الآيةَ عامَّةٌ؛ فالعِبْرةُ بعمومِ اللفظِ، لا بخصوصِ السببِ؛ كما تقدَّم، وهي شاملةٌ لمَن مات قبل البَعْثةِ مِن العرَب.

ويؤيِّدُ هذا: ما أخرجه مسلمٌ في «صحيحِهِ»[٢]؛ مِن حديثِ يزيدَ بنِ كَيْسانَ، عن أبي حازمٍ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «زار النبيُّ ﷺ قبرَ أُمِّهِ، فبَكَى وأبْكَى مَنْ حَوْلَهُ، فقال: «**اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا، فَأُذِنَ لِي**».

قلتُ: ومِن المعلومِ أنَّ أُمَّهُ عليه الصلاة والسلام ماتت في الجاهليَّةِ، وهو صغيرٌ قبل البَعْثة.

---

(١) في «تفسيره» (١٢/ ١٩ ـ ٢٤).

(٢) «صحيح مسلم» (٩٧٦).

ويؤيِّدُ ذلك أيضًا: ما جاء في حديثِ بُرَيْدَةَ بنِ الحُصَيْب: قال الإمامُ أحمدُ (٢٣٠٠٣): حدَّثَنا حسَنُ بنُ موسى، وأحمدُ بنُ عبدِ الملكِ، قالا: حدَّثَنا زُهَيْرٌ؛ قال أحمدُ بنُ عبدِ الملكِ في حديثِهِ: حدَّثَنا زُبَيْدُ بنُ الحارِثِ اليامِيُّ، عن محارِبِ بنِ دِثَارٍ، عن ابنِ بُرَيْدَةَ، عن أبيه، قال: «كُنَّا مع النبيِّ ﷺ، فنزَلَ بنا ونحن معه قريبٌ مِن أَلْفِ راكِبٍ، فصلَّى ركعتَيْنِ، ثم أقبَلَ علينا بوجهِهِ، وعيناهُ تَذرِفانِ، فقام إليه عُمَرُ بنُ الخطَّابِ، ففَدَّاهُ بالأبِ والأمِّ، يقولُ: «يا رسولَ اللهِ، ما لَكَ؟!»، قال: «**إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي ﷻ فِي الِاسْتِغْفَارِ لِأُمِّي، فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، فَدَمَعَتْ عَيْنَايَ؛ رَحْمَةً لَهَا مِنَ النَّارِ! وَإِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؛ فَزُورُوهَا؛ لِتُذَكِّرَكُمْ زِيَارَتُهَا خَيْرًا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الأَضَاحِي بَعْدَ ثَلَاثٍ؛ فَكُلُوا، وَأَمْسِكُوا مَا شِئْتُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي الْأَوْعِيَةِ؛ فَاشْرَبُوا فِي أَيِّ وِعَاءٍ شِئْتُمْ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**».

وهذا إسنادٌ جيِّدٌ، وزُهَيْرٌ هو ابنُ معاوِيةَ الجُعْفِيّ، وقد صحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٥٣٩٠)، والحاكمُ (١/ ٣٧٦)، وأخرجه أبو عَوانةَ في «مستخرَجِهِ على مسلمٍ» (٧٨٨٢).

وأمَّا مِن السُّنَّةِ غيرَ ما تقدَّم: فما أخرجه مسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢٠٣)؛ مِن حديثِ حَمَّادِ بنِ سَلَمةَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ؛ أنَّ رجلًا قال: «يا رسولَ اللهِ، أينَ أبي؟»، قال: «**فِي النَّارِ**»، فلمَّا قَفَّى، دَعاهُ، فقال: «**إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ**».

وما رواه مسلمٌ أيضًا في «صحيحِهِ» (٢١٤)؛ مِن حديثِ الشَّعْبيِّ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ؛ قالت: قلتُ: «يا رسولَ اللهِ، ابنُ جُدْعانَ كان في الجاهليَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ، ويُطعِمُ المسكِينَ، فهل ذاك نافِعُهُ؟»، قال: «**لَا يَنْفَعُهُ؛ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: «رَبِّ، اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ!»**».

ومعنى هذا: أنَّ ابنَ جُدْعانَ كان على الشركِ، ومات عليه؛ ولذا لم يُخلِصِ الدعاءَ للهِ ﷻ، وقد ذكَرَ اللهُ ﷻ عن مشرِكي العربِ في الجاهليَّةِ: أنَّهم كانوا إذا مسَّهُمُ الضُّرُّ، أخلَصوا للهِ في الدعاءِ، وإذا نجَّاهم، رجَعُوا إلى

شِرْكِهم، وقد بوَّب النوويُّ (٣/ ٨٦) على هذا الحديثِ: «الدليلُ على أنَّ مَن مات على الكفرِ، لا يَنفَعُهُ عمَلٌ».

ومِن الأدلَّةِ على ذلك: ما رواه البخاريُّ (٣٥٢١)؛ مِن حديثِ سعيدِ بنِ المسيِّبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: قال النبيُّ ﷺ: «**رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرِ بنِ لُحَيٍّ الخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ**[1] **فِي النَّارِ؛ وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ**»[2].

وفي حديثِ عائشةَ، وقد أخرجه البخاريُّ (٤٦٢٤)، وفي مواضِعَ أخرى، قال ﷺ: «**رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا يَجُرُّ قُصْبَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ**».

قلتُ: وعمرُو بنُ لُحَيٍّ هو أوَّلُ مَن غَيَّرَ دِينَ إبراهيمَ، وقد استحسَنَ هذا ـ والعياذُ باللهِ ـ برأيِهِ الباطلِ، وكان ذلك مِن الشيطانِ، وهذا مَرجِعُهُ إلى جهلِهِ، وكلُّ مَن قلَّده في ذلك، فهو مثلُهُ في النارِ؛ كما سيأتي إيضاحُ ذلك.

وممَّا يُستأنَسُ به: ما أخرجه أبو داودَ (٣٢٣٠)، والنَّسَائيُّ (٢٠٤٨)، وابنُ ماجه (١٥٦٨)؛ مِن حديثِ بَشِيرِ بنِ الخَصَاصِيَةِ[3]، قال: «بينما أنا أمشي مع رسولِ اللهِ ﷺ، فقال: «**يَا ابْنَ الخَصَاصِيَةِ، مَا تَنْقِمُ عَلَى اللهِ؟! أَصْبَحْتَ تُمَاشِي رَسُولَ اللهِ!**»، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، ما أَنقِمُ على اللهِ شيئًا؛ كلُّ خيرٍ قد

---

(١) قوله: «يجُرُّ قُصْبَهُ في النارِ»؛ وهي الأمعاءُ. ينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٨٧)، و«النهاية» (٤/ ٦٧).

(٢) كان الرجلُ إذا نذَرَ لقدوم مِن سَفَرٍ، أو بُرْءٍ مِن مرَضٍ، أو غيرِ ذلك، قال: «ناقتي سائبةٌ»؛ فلا تُمنَعُ مِن ماءٍ، ولا مَرعًى، ولا تُحلَبُ، ولا تُركَبُ. وكان الرجلُ إذا أعتَقَ عبدًا، فقال: «هو سائبةٌ»، فلا عقلَ بينهما، ولا مِيراثَ، وأصلُهُ مِن تسييبِ الدوابِّ، وهو إرسالُها تَذهَبُ وتجيءُ كيف شاءت. ينظر: «النهاية» (٢/ ٤٣١).

(٣) «**الخَصاصِيَةُ**»: بياءٍ مفتوحةٍ مخفَّفة، وقيل: مثقَّلة؛ وهو اسمُ أمِّه، وأبوه: مَعبَدُ بنُ شَرَاحِيلَ بنِ سبع السنوسيُّ، وقال في «الكمال»: «وهو ابنُ الخَصَاصِيَةِ؛ وهي أمُّ ضُبَارَى، واسمُها: كَبْشة، ويقالُ: «ماريَةُ بنتُ عمرِو بنِ الحارثِ بنِ الغطاريفِ». ينظر: «تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف» (ص٢٤٦)، و«شرح أبي داود» للعَيْني (٦/ ٢٨١)، و«مِرْقاة المفاتيح» (٤/ ١٢٧٣)، و«جمع الوسائل، في شرح الشمائل» (١/ ١٢٢).

آتانِيهِ اللهُ!»، فمَرَّ على مقابرِ المسلِمينَ، فقال: «**أَدْرَكَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا!**»، ثم مَرَّ على مقابرِ المشرِكِينَ، فقال: «**سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرٌ كَثِيرٌ!**».

قلتُ: وهذا الحديثُ إسنادُهُ جيِّدٌ؛ كما قاله الإمامُ أحمدُ(١)، وغيرُهُ، والشاهدُ مِن هذا: قولُهُ ﷺ: «**سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرٌ كَثِيرٌ!**».

وفي هذه الأحاديثِ فوائدُ:

أولًا: أنَّ هؤلاءِ الذين أخبرَ عنهمُ النبيُّ ﷺ أنَّهم في النارِ، منهم والداهُ؟؛ فكيف بغيرِهما؟!

ثانيًا: أنَّهم مِن عِلْيَةِ القومِ وكِبَارِهم، ومِن أفاضلِهم؛ كما هو بالنسبةِ لعبدِ اللهِ بنِ جُدْعانَ.

ثالثًا: أنَّ منهم مَن كان يتصدَّقُ ويَفعَلُ مِن الأعمالِ الطيِّبةِ، ومع ذلك لم يَنفَعْهُ ذلك؛ لأنَّه مات على الكُفْر.

ولذا قال أبو زكريا النَّوَويُّ على حديثِ أنَسٍ (٣/ ٧٩): «فيه: أنَّ مَن مات على الكفرِ، فهو في النارِ، ولا تَنفَعُهُ قرابةُ المقرَّبين، وفيه: أنَّ مَن مات في الفَتْرةِ على ما كانت عليه العرَبُ مِن عبادةِ الأوثانِ، فهو مِن أهلِ النارِ، وليس هذا مؤاخَذةً قبل بلوغِ الدعوةِ؛ فإنَّ هؤلاءِ كانت قد بلَغَتْهم دعوةُ إبراهيمَ(٢) وغيرِهِ مِن الأنبياءِ؛ صلواتُ اللهِ تعالى وسلامُهُ عليهم».اهـ.

---

(١) في «المغني» (٣/ ٥١٤).

(٢) **فإنْ قيل**: إنَّ هذا ينافي ما جاء في قولِهِ تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٤ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ۝٥ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۝٦ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٧﴾ [يس: ١ - ٧]، وقولِهِ ﷻ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ۝٣﴾ [السجدة: ١ - ٣]، وقولِهِ ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ۝٤٤﴾ [سبأ: ٤٤]، وقولِهِ ﷻ: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ۝٢١ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ۝٢٢﴾ [الزخرف: ٢١، ٢٢]:

فأقولُ - وبالله تعالى التوفيق -: إنَّ كلامَ اللهِ ﷻ ورسولِهِ ﷺ حقٌّ، ولكنَّ البعضَ قد لا يتبيَّنُ له وجهُ الجمعِ بين النصوصِ، وخاصَّةً إذا أخَذَ ببعضِها؛ وعلى هذا فلا بدَّ مِن =

= الجمعِ بينها، ومَن فعَلَ ذلك، وسأل اللهَ ﷻ التوفيقَ والهدايةَ، فإنَّه يُرجى أن يوفَّقَ لذلكَ، وسأذكُرُ إن شاء الله وجهَ الجمعِ بين هذه النصوصِ؛ فأقولُ، وبالله تعالى الهدايةُ:

أولًا: أنَّ اللهَ ﷻ قد أخبَرَنا أنَّه أرسَلَ الرُّسُلَ إلى العرَبِ؛ فأرسَلَ إسماعيلَ يدعوهم إلى دِينِ إبراهيمَ، وأرسَلَ إلى بعضِهم هُودًا وصالحًا وشُعَيْبًا، وكان لهم صلةٌ ببلادِ الشامِ والعراقِ، وهي مواطنُ الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلام، ومِن المعلوم: أنَّ اليهودَ كانوا في الحجازِ، وفي جنوبيِّ الجزيرةِ في بلادِ اليمنِ، والنصارى كانوا في شماليِّ الجزيرةِ، ومِنهم عَدِيُّ بنُ حاتمٍ قبل أن يُسلِمَ، بل وفي وسَطِها في أناسٍ مِن بني حنيفةَ، وفي جنوبيِّها في نَجْرانَ.

ثانيًا: أنَّ العرَبَ بَقُوا قرونًا على دِينِ إبراهيمَ عليه السلام حتى غيَّر دِينَهم عمرُو بنُ لُحَيٍّ الخُزاعيُّ، وبَقِيَ منه بقيَّةٌ عندهم؛ فقد كانوا يؤمِنون بربوبيَّةِ اللهِ ﷻ كما ذكَرَ اللهُ ﷻ عنهم، بل ويؤمِنون ببعضِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ؛ كما قال اللهُ عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزخرف: ٩]، وكانوا يُخلِصون الدعاءَ للهِ ﷻ في وقتِ الشدَّةِ.

ومنهم: مَن كان يؤمِنُ بالبعثِ، وأنَّ أعمالَهُ مكتوبةٌ في كتابٍ عند اللهِ ﷻ ويُحاسَبُ عليها؛ كما قال زُهَيْرٌ:

يُؤَخَّرْ فَيُودَعْ فِي كِتَابٍ فَيُدَّخَرْ … لِيَوْمِ الحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلْ فَيُنْقَمِ

ومنهم: مَن كان يؤمِنُ بالقضاءِ؛ كما قال عَنْتَرَةُ:

يَا عَبْلُ أَيْنَ مِنَ الْمَنِيَّةِ مَهْرَبِي … إِنْ كَانَ رَبِّي فِي السَّمَاءِ قَضَاهَا؟!

وكانوا يحُجُّون ويعتمِرون ويصومون؛ كما في «الصحيحَيْن»: البخاري (١٥٩٢)، ومسلم (١١٢٥)؛ مِن حديثِ عائشةَ؛ أنَّ عاشُوراءَ كانت تصومُهُ قريشٌ في الجاهليَّةِ، وكانوا يتصدَّقون ويُعتِقون، ويَنذِرون ويعتكِفون.

ومنهم: مَن كان يصلِّي قبل أن يُسلِمَ؛ كما في «صحيح مسلم» (٢٤٧٣)، عن أبي ذَرٍّ، وغيرُ ذلك مِن العباداتِ التي كانوا يقومون بها، ولكنَّ الذي أوجَبَ سَخَطَ اللهِ ﷻ عليهم هو إشراكُهم وعدَمُ إخلاصِهم في عبادةِ اللهِ ﷻ.

قال محمَّدُ بنُ عبدِ الوهابِ في «كشفِ الشبهاتِ» (ص١): «وآخِرُ الرسلِ: محمَّدٌ ﷺ، وهو الذي كسَّر صُوَرَ هؤلاءِ الصالِحين؛ أرسَلَهُ اللهُ إلى أناسٍ يتعبَّدون ويحُجُّون، ويتصدَّقون ويذكُرونَ اللهَ كثيرًا، ولكنَّهم يَجعَلونَ بعضَ المخلوقاتِ وسائطَ بينهم وبين الله». اهـ.

ولذا جاء في «صحيح مسلم» (١١٨٥): أنَّهم كانوا إذا طافوا بالبيتِ، قالوا: «لَبَّيْكَ لا شريكَ لَكْ، إلا شريكًا هو لَكْ، تَملِكُهُ وما مَلَكْ». وما روى التِّرمِذيُّ (٣٤٨٣)؛ =

= مِن حديثِ عِمرانَ بنِ الحُصَيْنِ، قال: قال النبيُّ ﷺ لأبي: «**يَا حُصَيْنُ، كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟**»، قال أبي: «سَبعةٌ؛ سِتَّةٌ في الأرضِ، وواحدٌ في السماءِ»، قال: «**فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟**»، قال: «الذي في السماءِ»، قال: «**يَا حُصَيْنُ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ، عَلَّمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ**»، قال: «فلمَّا أسلَمَ حُصَيْنٌ، قال: «يا رسولَ اللهِ، عَلِّمْني الكلمتَيْنِ اللتَيْنِ وعَدتَّني»، فقال: «**قُلِ: اللَّهُمَّ، أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِذْنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي**»، وقال التِّرمِذيُّ: «هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ. وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن عِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ مِن غيرِ هذا الوجهِ».اهـ. ولذا بَقِيَ منهم بقيَّةٌ ظلُّوا متمسِّكِين بدِينِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ثالثًا: تقدَّم مِن الأدلَّةِ ـ وهي كثيرةٌ مِن القرآنِ والسُّنَّةِ ـ أنَّهم كانوا مؤاخَذِينَ، بل ونُقِلَ الإجماعُ على ذلك كما سيأتي، وأُضِيفُ على ما سبَقَ: أنَّ الرسولَ ﷺ أخبَرَ عن أناسٍ مِن العرَبِ أنَّه رآهم في النارِ، ومنهم مَن أخبَرَ أنَّه يعذَّبُ في قبرِهِ:

فأمَّا الأوَّلُ: فقد ثبَتَ في الحديثِ الصحيحِ الذي أخرجَهُ مسلمٌ في «صحيحه» (٢٢٤٢)؛ مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ، و(٢٢٤٣)؛ مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ، في قِصَّةِ المرأةِ التي رآها في النارِ تعذَّبُ بسببِ هِرَّةٍ حبَسَتْها، وأنَّها امرأةٌ مِن حِمْيَرَ؛ كما في رواية النَّسائيِّ (١٤٨٢)؛ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو؛ فهذه المرأةُ لم تعذَّبْ إلا لقيامِ الحُجَّةِ عليها، وجاء في روايةٍ عند مسلم (٩٠٤)؛ مِن حديثِ جابرٍ؛ أنَّها مِن بني إسرائيلَ؛ وعلى هذه الروايةِ: فلا تكونُ دليلًا في هذه المسألة.

وأما الثاني: فقد جاء في «الصحيحَيْنِ»: البخاري (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢)؛ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، في قِصَّةِ الرجلَيْنِ اللذَيْنِ أخبَرَ النبيُّ ﷺ أنَّهما يعذَّبانِ، ولا يعذَّبانِ في كبيرٍ، وفي هذا دليلٌ على قيامِ الحُجَّةِ عليهما، وإلَّا لَما عُذِّبا، والذي يَظهَرُ أنَّهما مِن المسلِمين؛ **وذلك لأمرَيْنِ**:

الأوَّلُ: أنَّ الرسولَ ﷺ لم يُخبِرْ أنَّهما عُذِّبا بسببِ الشركِ، وإنَّما فيما دون ذلك.

والثاني: شفاعتُهُ لهما؛ وهو لا يَشفَعُ لكافرٍ، وأمَّا شفاعتُهُ لِعَمِّهِ، فهذا خاصٌّ بالرسولِ ﷺ لأبي طالبٍ خاصَّةً، فإذا حصَلَ العذابُ فيما دون الشركِ، ففي الشركِ أَوْلى لِمَن وقَعَ فيه.

وجاء عند أبي شَيْبَةَ (١٢١٥٩): حدَّثَنا أبو معاويةَ، عن الأعمشِ، عن أبي سفيانَ، عن جابرٍ، عن أمِّ مبشِّرٍ، قالت: «دخَلَ عليَّ النبيُّ ﷺ، وأنا في حائطٍ مِن حوائطِ بني النجَّارِ، فيه قبورٌ منهم، قد ماتوا في الجاهليَّةِ، قال: فخرَجَ، فسَمِعتُهُ يقولُ: «أَسْتَعِيذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»، قلتُ: «يا رسولَ اللهِ، وللقبرِ عذابٌ؟»، قال: «**إِنَّهُمْ لَيُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ**».

قلتُ: وهذا إسنادٌ صحيح. =

= وجاء عند أبي داودَ (٤٧٥١): حدَّثَنا محمَّدُ بنُ سليمانَ الأنباريُّ، حدَّثَنا عبدُ الوهَّابِ بنُ عطاءٍ الخفَّافُ أبو نصرٍ، عن سعيدٍ، عن قتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: «إنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ دخَلَ نخلًا لبني النَّجَّارِ، فسَمِعَ صوتًا، ففزِعَ، فقال: «**مَنْ أَصْحَابُ هَذِهِ القُبُورِ؟**»، قالوا: «يا رسولَ اللهِ، ناسٌ ماتوا في الجاهليَّةِ»، فقال: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**».

قلتُ: وهذا إسنادٌ قويٌّ، وله طريقٌ آخَرُ ضعيف.

وعند ابنِ حِبَّانَ (١٠٠٠)، وصحَّحه: أخبَرَنا عِمْرانُ بنُ موسى بنِ مجاشِعٍ، قال: حدَّثنا وَهْبُ بنُ بقيَّةَ، قال: أخبَرَنا خالدٌ، عن الجُرَيْرِيِّ، عن أبي نَضْرةَ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: «بينما نحن في حائطٍ لبني النجَّارِ، مع رسولِ اللهِ ﷺ، وهو على بَغْلةٍ، فحادَتْ به بَغْلَتُهُ، فإذا في الحائطِ أقبُرٌ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ يَعْرِفُ هَؤُلَاءِ الأَقْبُرَ؟**»، فقال رجلٌ: «أنا يا رسولَ اللهِ»، قال: «**مَا هُمْ؟**»، قال: «ماتوا على الشركِ»، قال: «**لَوْلَا أَنْ تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ عَذَابَ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ، إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا**»، ثم أقبَلَ علينا بوجهِهِ، فقال: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**». وكذا أخرجه مسلم (٢٨٦٧)، والإمامُ أحمدُ (٢١٦٥٨)؛ مِن حديثِ أبي سعيد، عن زَيْد بن ثابت.

فهذه الأدلَّةُ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ ـ وهي كثيرةٌ ـ تدُلُّ دَلَالةً واضحةً على أنَّ العرَبَ قد قامت عليهم حُجَّةُ اللهِ ﷻ في جاهليَّتِهم؛ ولذا وجَّه بعضُ أهلِ العلم هذه الآياتِ الكريماتِ، وجمَعوا بينها وبين هذه الأدلَّةِ؛ وإليك كلامَ القُرْطُبيِّ في ذلك عند تفسيرِهِ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۝٦﴾ [يس: ٦]:

قال: «**ما**»: **لا موضعَ لها مِن الإعرابِ**؛ عند أكثرِ أهلِ التفسيرِ منهم قتادةُ؛ لأنَّها نفيٌ؛ والمعنى: لتُنذِرَ قومًا ما أتى آباءَهم قبلك مِن نذير.

وقيل: **هي بمعنى «الذي»**؛ **فالمعنى**: لِتُنذِرَهم مثلَ ما أُنذِرَ آباؤُهم؛ قاله ابنُ عباسٍ، وعِكرِمةُ، وقتادةُ أيضًا.

وقيل: **إنَّ «ما» والفعلَ مصدرٌ**؛ أي: لِتُنذِرَ قومًا إنذارَ آبائِهم.

ثم يجوزُ أن تكونَ العربُ قد بَلَغَتْهم بالتواترِ أخبارُ الأنبياءِ؛ فالمعنى: لم يُنذَرُوا برسولٍ مِن أنفسِهم.

ويجوزُ: أن يكونَ بلَغَهُمُ الخبرُ، ولكنْ غفَلُوا وأعرَضوا ونَسُوا.

ويجوزُ: أن يكونَ هذا خطابًا لقومٍ لم يبلُغْهم خبرُ نبيٍّ، وقد قال اللهُ: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ۝٤٤﴾ [سبأ: ٤٤]، وقال: =

= ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣﴾﴾ [السجدة: ٣]؛ أي: لم يأتِهم نبيٌّ.

وعلى قولِ مَن قال: «بلَغهم خبرُ الأنبياء»، **فالمعنى**: فهم معرِضونَ الآنَ، متغافِلون عن ذلك؛ ويقالُ للمعرِضِ عن الشيءِ: «إنَّه غافلٌ عنه»، وقيل: «فهم غافِلونَ عن عقابِ اللهِ». اهـ. مِن «تفسير القرطبي» (١٧/ ٤١١ ـ ٤١٢).

وقال في موضعٍ آخَرَ (١٧/ ٧): «وقيل: كانت الحُجَّةُ ثابتةَ للهِ ﷻ عليهم بإنذارِ مَن تقدَّم مِن الرُّسُلِ وإنْ لم يرَوْا رسولًا». اهـ.

ومِن التوجيهاتِ أيضًا: أنَّ معنى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٦﴾﴾ [يس: ٦]؛ أي: الآباءُ والأجدادُ القريبون، وأنَّ النِّذَارةَ جاءت للآباءِ البعيدِين؛ فقامت عليهم الحُجَّةُ، حتى بُعِثَ الرسولُ ﷺ فيهم؛ وقد روى ابنُ جريرٍ (١٩/ ٤٠١) بإسنادٍ صحيحٍ عن شُعْبةَ، عن سِمَاكٍ، عن عِكرِمةَ؛ في هذه الآية: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٦﴾﴾ [يس: ٦]؛ قال: «قد أُنذِروا».

وقد يقالُ أيضًا في الجمعِ بين هذه النصوصِ: إنَّ إرسالَ الرسلِ إلى العرَبِ مضى عليه زمَنٌ طويلٌ، انطمَسَ فيه كثيرٌ مِن آثارِ الرسالةِ، وعَمَّ الشركُ، ولم يَبْقَ بأيدِي العرَبِ كتابٌ؛ لأنَّ ما بين الرسولِ ﷺ إلى عَدْنانَ واحدٌ وعشرون أبًا، وأمَّا ما بين عَدْنانَ إلى إسماعيلَ، فقد اختُلِفَ في ذلك:

فقيل: تسعةُ آباءٍ.

وقيلَ: سبعةٌ.

وقيل: خمسةَ عشَرَ أبًا.

وقيل: بينهما أربعون أبًا؛ وهو بعيدٌ.

وقد ورَدَ عن طائفةٍ مِن العرَبِ ذلك.

قال الذهَبيُّ في «السِّيَر» (١/ ٢٩ ـ ٣٠/ سيرة): «وأمَّا عُرْوةُ بنُ الزُّبَيْرِ، فقال: «ما وجَدْنا مَن يَعرِفُ ما وراءَ عَدْنانَ ولا قَحطانَ إلا تخرُّصًا».

وعن ابنِ عبَّاسٍ، قال: «بين مَعَدِّ بنِ عَدْنانَ وبين إسماعيلَ ثلاثون أبًا»؛ قاله هشامُ بنُ الكَلْبيِّ النَّسَّابةُ، عن أبيه، عن أبي صالحٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ ولكنْ هشامٌ وأبوه متروكان.

وقال أبو الأسودِ يتيمُ عُرْوةَ: «سَمِعتُ أبا بكرِ بنَ سليمانَ بنِ أبي حَثْمةَ ـ وكان مِن أعلمِ قريشٍ بأنسابِها وأشعارِها ـ يقولُ: «ما وجَدْنا أحدًا يَعلَمُ ما وراءَ مَعَدِّ بنِ عَدْنانَ في شعرِ شاعرٍ، ولا عِلْمِ عالِمٍ».

قلتُ: **وإذا قيل**: «**تسعةٌ**»، يكونُ بين الرسولِ ﷺ إلى إسماعيلَ نحوُ الأَلْفِ سنةٍ أو أكثَرَ؛ لأنَّ النَّسَّابِين يَجعَلون كلَّ ثلاثةِ آباءٍ مِائةَ سنةٍ، وثلاثون أبًا ألفُ سنةٍ أو أكثرُ؛ =

وقولُهُ ﷺ: «**إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ**»، هو مِن حسنِ العِشْرةِ؛ للتسليةِ بالاشتراكِ في المصيبة.

قلتُ: وهذا الذي قاله النوويُّ ظاهرٌ؛ **وممَّا يُستأنسُ به أيضًا: ما حكاه**

= لأنَّ أعمارَ الأقدَمِينَ أطولُ ممَّن أتى بعدَهم.

وإذا قيل: «**أكثرُ مِن تسعةٍ**»، فتكونُ المدَّةُ أطولَ، واللهُ تعالى أعلَمُ.

فيكونُ معنى: «لم يُرسَلْ إليهم رسولُ اللهِ»؛ أي: آباؤُهم وأجدادُهُم القَريبون؛ ومع هذا: فإنَّ حُجَّةَ اللهِ تعالى قائمةٌ عليهم، خاصَّةً في أصلِ دعوةِ الأنبياءِ والرسلِ؛ وهو توحيدُ اللهِ تعالى، وإفرادُهُ بالعبادةِ، الذي هو أظهَرُ شيءٍ وأبيَنُه.

قال أبو عبدِ اللهِ ابنُ القَيِّم في «زادِ المعادِ» (٣/ ٦٨٥ ـ ٦٨٦): «وقولُهُ: «**حَيْثُما مرَرْتَ بقبرِ كافرٍ، فقُلْ**: «**أَرْسَلَنِي إليك محمَّدٌ**»؛ هذا إرسالُ تقريعٍ وتوبيخٍ؛ لا تبليغِ أمرٍ ونهيٍ.

وفيه: **دليلٌ** على سماعِ أهلِ القبورِ كلامَ الأحياءِ، وخطابُهم لهم.

ودليلٌ على أنَّ مَن مات مشرِكًا، فهو في النارِ، وإن مات قبل البَعْثةِ؛ لأنَّ المشرِكِينَ كانوا قد غيَّروا الحنيفيَّةَ دِينَ إبراهيمَ، واستبدَلُوا بها الشركَ، وارتكبوه، وليس معهم حُجَّةٌ مِن اللهِ به، وقُبْحُه والوعيدُ عليه بالنارِ لم يَزَلْ معلومًا مِن دِينِ الرسلِ كلِّهم، مِن أوَّلِهم إلى آخِرِهم، وأخبارُ عقوباتِ اللهِ لأهلِهِ متداوَلةٌ بين الأممِ قرنًا بعد قرنٍ؛ فللَّهِ الحُجَّةُ البالغةُ على المشرِكِينَ في كلِّ وقتٍ، ولو لم يكن إلا ما فطَرَ عبادَهُ عليه مِن توحيدِ ربوبيَّتِهِ، المستلزِمِ لتوحيدِ إلهيَّتِهِ، وأنَّه يستحيلُ في كلِّ فِطْرةٍ وعَقْلٍ أن يكونَ معه إلٰهٌ آخَر.

وإن كان سبحانه لا يعذِّبُ بمقتضى هذه الفِطْرةِ وحدَها، فلم تَزَلْ دعوةُ الرسلِ إلى التوحيدِ في الأرضِ معلومةً لأهلِها؛ فالمشرِكُ يستحِقُّ العذابَ بمخالَفتِهِ دعوةَ الرسلِ، واللهُ أعلم». اهـ.

قلتُ: وهذا الحديثُ الذي علَّق عليه ابنُ القَيِّم، صحَّحه بعضُ أهلِ العلمِ، ولكنَّ الراجحَ: أنَّه مرسَلٌ عن الزُّهْريِّ؛ كما قال الدارَقُطْنيُّ في «العلل» (٤/ ٣٣٤).

وأمَّا مَن قال: «إنَّ هذه الأحاديثَ ظَنِّيَّةٌ؛ فهي لا تُعارِضُ القَطْعيَّ، وهو ما جاء في القرآنِ العظيم»، فالجوابُ على ذلك مِن ثلاثةِ أوجُهٍ:

أولًا: هذا القولُ مخالِفٌ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فأخبارُ الآحادِ حُجَّةٌ، وتفيدُ العِلْمَ؛ وهذا يكفي في ضعفِ هذا القول.

ثانيًا: أنَّ هذا القولَ جاءت آياتٌ مِن القرآنِ الكريمِ تدُلُّ عليه، وليس السُّنَّةَ فقط.

ثالثًا: أنَّ الأحاديثَ التي جاءت في هذا كثيرةٌ مستفيضةٌ، وهي عند بعضِ أهلِ العلمِ متواترةٌ؛ فهي ليست أخبارَ آحادٍ كما قيل، واللهُ أعلم.

القَرَافيُّ في «شرحِ التنقيحِ»[(١)]؛ مِن الإجماعِ على تعذيبِ موتى الجاهليَّةِ في النارِ وكُفْرِهم[(٢)].

وقال البيهقيُّ في «دلائلِ النبوَّةِ» (١/ ١٩٢ ـ ١٩٣): «وكيف لا يكونُ أبواهُ وجَدُّهُ؟ بهذه الصفةِ في الآخِرةِ ـ أي: في النارِ ـ وقد كانوا يعبُدونَ الوَثَنَ حتى ماتوا، ولم يَدِينوا دِينَ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ؟! وكفرُهم لا يَقدَحُ في نَسَبِهِ؟؛ لأنَّ أَنكِحةَ الكُفَّارِ صحيحةٌ؛ أَلَا تراهم يُسلِمونَ مع زوجاتِهم؛ فلا يَلزَمُهم تجديدُ العَقْدِ، ولا مفارَقَتُهُنَّ إذا[(٣)] كان مثلُهُ يجوزُ في الإسلام؟! وبالله التوفيق». اهـ.

ويؤيِّدُ ما تقدَّم: ما أخرجه أحمدُ (١٥٩٢٣)؛ مِن حديثِ داودَ بنِ أبي هِنْدٍ، عن الشَّعْبيِّ، عن عَلْقمةَ، عن سَلَمةَ بنِ يزيدَ الجُعْفيِّ، قال: «انطلَقْتُ أنا وأخي إلى رسولِ اللهِ ﷺ، قال: قُلْنا: «يا رسولَ اللهِ، إنَّ أُمَّنا مُلَيْكَةَ كانت تَصِلُ الرَّحِمَ، وتَقْرِي الضَّيْفَ، وتَفعَلُ وتَفعَلُ؛ هلَكَتْ في الجاهليَّةِ؛ فهل ذلك نافِعُها شيئًا؟»، قال: «**لا**»، قال: «قُلْنا: فإنَّها كانت وَأَدَتْ أُخْتًا لنا في الجاهليَّةِ؛ فهل ذلك نافِعُها شيئًا؟»[(٤)]، قال: «**الْوَائِدَةُ وَالْمَوْءُودَةُ فِي النَّارِ، إِلَّا أَنْ تُدْرِكَ الْوَائِدَةُ الْإِسْلَامَ، فَيَعْفُوَ اللهُ عَنْهَا**».

قلتُ: وعَفْوُهُ يكونُ بتوفيقِها للتوبةِ مِن الشركِ، واستقامتِها على إفرادِ اللهِ بالعبادةِ؛ وبهذا يعفو اللهُ عنها.

وأخرجَ النَّسَائيُّ في «الكبرى» (١١٥٨٥)، والبخاريُّ في «تاريخِهِ» (٤/ ٧٢ ـ ٧٣)، وابنُ أبي عاصِمٍ في «الآحادِ والمثاني» (٢٤٧٤)، والطبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٧/ ٤٤ رقم ٦٣١٩)، وابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيدِ» (١٨/ ١١٩)؛ كلُّهم مِن طريقِ داودَ، به.

---

(١) (٣/ ٢٩ ط. جامعة أم القرى).

(٢) حيثُ قال: «قواعدُ العقائدِ كان الناسُ في الجاهليَّةِ مكلَّفِينَ بها، إجماعًا؛ ولذلك انعقَدَ الإجماعُ على أنَّ مَوْتاهم في النارِ يعذَّبون على كفرِهم، ولولا التكليفُ، لَمَا عذِّبوا».

(٣) كذا في المطبوع؛ ولعلَّ الصواب: «إذْ».

(٤) أي: فهل ذلك الفعلُ نافعُ أُخْتِنا الموءودةِ شيئًا يومَ القيامة؟

وهذا الحديثُ قد وقَعَ فيه اختلافٌ كثيرٌ، ساقه البخاريُّ في «تاريخِهِ»، والدارَقُطْنيُّ في «العِلَلِ» (٥/ ١٦٠ ـ ١٦٣)؛ والأقربُ: أنَّ هذا الاختلافَ لا يضُرُّ؛ ولذا قال ابنُ عبدِ البَرِّ (١٨/ ١٢٠): «وهو حديثٌ صحيحٌ مِن جهةِ الإسناد»؛ **وأنا أذهَبُ إلى هذا.**

والشاهِدُ مِن هذا الحديثِ: قولُهُ عليه الصلاة والسلام: أنَّ الوائدةَ في النارِ، وقولُهُ قبل ذلك: أَنَّ أُمَّهُمْ مُلَيْكَةَ لم يَنفَعْها ما فَعَلَتْ مِن خيرٍ؛ وذلك بسببِ شِرْكِها؛ ففي «الصحيحَيْن»؛ البخاريِّ (١٤٣٦)، ومسلم (١٢٣)، في حديثِ حَكِيم بنِ حِزَام، عندما قال للرسولِ ﷺ: «كُنْتُ أَتَصَدَّقُ وأفعَلُ وأفعَلُ»، قال: «**أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ**»؛ فعندما أسلَمَ، نَفَعَهُ هذا الخيرُ الذي كان فعَلَهُ في الجاهليَّة، ولو لم يُسْلِمْ، لم يَنْفَعْهُ؛ كما تقدَّم.

وأمَّا قولُهُ عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّ المَوْءُودَةَ فِي النَّارِ**»، فيفسِّرُهُ ما ثبَتَ عند البخاريِّ» (١٣٨٣ و١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٩ و٢٦٦٠)؛ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، وحديثِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عندما سُئِلَ؟ عن أطفالِ المشركِينَ، قال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ!**».

وفي حديثِ سَمُرَةَ الطويلِ الذي أخرجه البخاريُّ (١٣٨٦)، عندما رأى؟ إبراهيمَ وحولَهُ الأطفالُ، فسُئِلَ عن أطفالِ المشرِكِين، فقال: «**وَأَطْفَالُ المُشْرِكِينَ**».

وحديثِ عائشةَ الذي أخرجه مسلمٌ (٢٦٦٢)، في قِصَّةِ الصبيِّ الذي مات، وكان مِن الأنصارِ، فقالت عائشةُ: «طُوبَى لهذا! لم يَعمَلِ السُّوءَ، ولم يُدرِكْهُ»، فقال عليه الصلاة والسلام: «**أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ؟!**[1]؛ **إِنَّ اللهَ خَلَقَ**

(١) قوله: «أَوَ غَيْرُ ذَلِكِ؟!»: بفتحِ الواوِ، وضمِّ الراءِ، وكسرِ الكافِ؛ هو الصحيحُ المشهورُ مِن الرواياتِ، والتقديرُ: «أتعتقِدِينَ ما قلتِ، والحقُّ غيرُ ذلك؛ وهو عدَمُ الجزمِ بكونِهِ مِن أهلِ الجنَّةِ؟! فالواوُ للحالِ، وفي «الفائق»: «الهمزةُ للاستفهامِ ـ أي: الإنكاريِّ ـ والواوُ عاطفةٌ على محذوفٍ، و«غَيْرُ» مرفوعٌ بضميرٍ، تقديرُهُ: «أَوَ وقَعَ هذا»»، ويحتمِلُ غيرَ ذلك.
قيل: «ورُوِيَ «أَوْ» بسكونِ الواوِ التي لأحدِ الأمرَيْنِ؛ أي: «الواقعُ هذا، أو غيرُ ذلك»، وقيل: التقديرُ: «أَوْ هو غيرُ ذلك».
=

الجَنَّةَ، وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا، وَخَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ النَّارَ، وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا، وَخَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ».

وحديثِ عائشةَ الآخرِ الذي رواه أبو داودَ (٤٧١٢)، وفيه: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ، ذَرَارِيُّ المؤمنين؟»، فقال: «**هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ...**»، قلتُ: «يا رسولَ اللهِ، فذَرَارِيُّ المشرِكين؟»، قال: «**مِنْ آبَائِهِمْ**»، قلتُ: «بلا عمَلٍ؟»، قال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ!**».

فهذه الأحاديثُ تفسِّرُ الحديثَ الذي معنا؛ ومِن فِقْهِ أبي داودَ: أنَّه بوَّب على هذه الأحاديثِ ـ ومنها حديثُ سَلَمَةَ بنِ يزيدَ الجُعْفيِّ ـ «بابٌ في ذَرَارِيِّ المشرِكين»[(١)].

والأحاديثُ التي تقدَّمت؛ أي: حديثُ: «**إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ**»، و«**الْوَائِدَةُ فِي النَّارِ**»، أحاديثُ عامَّةٌ، وليست هي قضايا أعيانٍ؛ ولذا لم يستفصِلْ عليه الصلاة والسلام مِن الأعرابيِّ الذي سأله عن أبيه، ولا مِن سَلَمَةَ بنِ يزيدَ الجُعْفيِّ عندما سأل عن أمِّه، وتَرْكُ الاستفصالْ، في مقامِ الاحتمالْ، ينزَّلُ مَنزِلةَ العمومِ في المَقالْ؛ كما قال الشافعيُّ[(٢)].

ولذا لم يأتِ عن العربِ الذين كانوا قبل البَعْثةِ أنَّ أحدًا منهم ينجُو مِن عذابِ اللهِ، إلا مَن كان على دِينِ إبراهيمَ الذي هو التوحيدُ؛ كزيدِ بنِ عمرِو بنِ

= ورُوِيَ بنصبِ «غَيْرَ»؛ أي: «أو يكونُ غيرَ ذلك»، أو التقديرُ: «أَوْ غيرَ ما قلتِ»، وقيل: «يجوزُ أن يكونَ «أَوْ» بمعنى: «بَلْ»؛ كقولِهِ تعالى: ﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافَّات: ١٤٧]؛ أي: «بل غيرُ ذلك محتمِلٌ»، أو: «يحتمِلُ غيرَ ذلك»، وكأنَّه ﷺ لم يرتضِ قولَها؛ لِمَا فيه مِن الحكم بالجزم بتعيينِ إيمانِ أبوَيِ الصبيِّ أو أحدِهما؛ إذْ هو تبَعٌ لهما، ومَرجِعُ معنى الاستفهام إلى هذا؛ لأنَّه للإنكارِ للجزم، وتقريرٍ لعدَمِ التعيين. ينظر: «شرح المِشْكاة» للطِّيبي (٢/ ٥٣٦)، و«مِرْقاة المفاتيح» (١/ ١٥٦).

(١) الجمعُ بين هذه الأحاديثِ: أنَّ أطفالَ المشرِكينَ يُختبَرُونَ يوم القيامةِ؛ فمَن أطاع الرسولَ، دخَلَ الجَنَّةَ، ومَن عصاه، دخَلَ النارَ؛ ونقَلَ هذا القولَ الأشعريُّ عن أهلِ الحديثِ؛ كما في كتابه «الإبانة» (ص٥٥ ط. بشير عيون).

(٢) ينظر: «البُرْهان» للجُوَيْني (١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

نُفَيْلٍ[١]، ووَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ[٢].

وهذا القولُ ـ وأعني: «أنَّ العرَبَ المشرِكِينَ قبل البَعْثةِ؛ مَن ماتَ منهم، فهو في النارِ» ـ قد جاء عن بعضِ السلفِ؛ كما في موعظةِ عبدِ اللهِ بنِ الأَهْتَمِ[٣]، التي ألقاها أمامَ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ بحضورِ الناسِ، ومنهم: خالدُ بْنُ مَعْدانَ، ولم يُنكِرْ عليه في قولِهِ: «مَيِّتُهم في النارِ».

روى الدارِميُّ في «سننِهِ» (٩٢): أخبَرَني أبو بكرٍ المِصْريُّ، عن سليمانَ أبي أيُّوبَ الخُزَاعيِّ، عن يحيى بنِ سعيدٍ الأُمَويِّ، عن معروفِ بنِ خَرَّبُوذَ[٤] المكِّيِّ، عن خالدِ بنِ مَعْدانَ، قال: «دخَلَ عبدُ اللهِ بنُ الأَهتَمِ على عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ مع العامَّةِ، فلم يَفجَأْ عُمَرَ إلا وهو بين يَدَيْهِ يتكلَّمُ؛ فحَمِدَ اللهَ، وأثنى عليه، ثم قال:

«أمَّا بعدُ، فإنَّ اللهَ خلَقَ الخلقَ غَنِيًّا عن طاعتِهم، آمِنًا لمعصيتِهم، والناسُ يومئذٍ في المَنازِلِ والرأيِ مختلِفون؛ فالعرَبُ بِشَرِّ تلك المنازلِ: أهلُ الحَجَرِ، وأهلُ الوَبَرِ، وأهلُ الدَّبَرِ، يُحتازُ دونَهم طيِّباتُ الدنيا، ورَخَاءُ عَيْشِها، لا يَسألونَ اللهَ جماعةً، ولا يَتلُونَ له كتابًا، ميِّتُهم في النارِ، وحَيُّهم أعمى نَجِسٌ، مع ما لا يُحصَى مِن المرغوبِ عنه والمزهودِ فيه، فلمَّا أراد اللهُ أن يَنشُرَ عليهم رحمتَهُ، بعَثَ إليهم رسولًا مِن أنفُسِهم: ﴿عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ

---

(١) ينظر ترجمتُهُ في: «الإصابة» (٤/ ١٠٢ ـ ١٠٦).

(٢) ينظر ترجمتُهُ في: «الإصابة» (١١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٣).

(٣) عبدُ اللهِ بنُ الأَهتَمِ ترجَمَ له البخاريُّ في «تاريخِه» (٥/ ٤٧)، وسكَتَ عليه، وذكَره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات» (٧/ ١٣)، والذي يَظهَرُ: أنه مِن الطَّبَقةِ الوسطى مِن التابعين، وهذه الموعظةُ تدُلُّ على علمٍ وفضلٍ، وخاصَّةً أنَّها بين يدَيْ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ بحضورِ الناس.

(٤) «**معروف بن خَرَّبُوذ**»: بتشديدِ الراء، وحُكِيَ فيه سكونُ الراء، وضُبِطَ عن أبي الوليدِ الباجِيِّ: بضمِّ الخاءِ؛ قيل: هو مصروفٌ في بعضِ نسخِ البخاريِّ. ينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٥١)، و«شرح النووي على مسلم» (٩/ ١٩)، و«القاموس المحيط» (ص٣٣٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٤٠)، و«إرشاد الساري» (١/ ٢٢٠)، و«تاج العروس» (٩/ ٤٠٣).

﴿حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٢٨﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ صلى الله عليه...».

وهذا القولُ قولُ السُّدِّيِّ؛ كما تقدَّم في قولِهِ: «كُنتُم على طَرَفِ النارِ، مَن مات منكم، أُوبِقَ في النارِ».

قلتُ: وهو ظاهرُ ما جاء عن الصحابةِ؛ قال ابنُ جريرٍ (١٢/ ٢٨): حدَّثنا ابنُ وكيعٍ، قال: حدَّثنا أبي، عن عِصْمةَ بنِ زامِلٍ، عن أبيه، قال: سَمِعتُ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقولُ: «رَحِمَ اللهُ رجُلًا استغفَرَ لأبي هُرَيْرَةَ ولأُمِّهِ!»، قلتُ: «ولأبيه؟»، قال: «لا؛ إنَّ أبي مات وهو مشرِكٌ».

وهذا مِن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه عمَلٌ بقولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾ [التوبة: ١١٣].

وأبوه الظاهرُ: أنَّه مات قبل البَعْثةِ؛ لِمَا رواه ابنُ ماجه (٢٤٤٥)، وابنُ سعدٍ (٥/ ٢٣١)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيةِ» (١/ ٣٧٩)، والبَيْهَقيُّ (٦/ ١٢٠)، مِن طُرُقٍ، عن سَلِيم بنِ حَيَّانَ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرةَ؛ أنَّه كان يقولُ: «نَشَأْتُ يَتِيمًا، وهاجَرْتُ مِسْكِينًا».

وقد تقدَّم أنَّ القَرَافيَّ نقَلَ الإجماعَ على ذلك، ولم أَقِفْ على قولِ أحدٍ مِن الصحابةِ أو التابِعِينَ أنَّه قال: «إنَّ مشرِكي العربِ في الجاهليَّةِ مَن مات منهم أنَّه يُختبَرُ يومَ القيامةِ»، واللهُ تعالى أعلم.

وهذا إذا كان في زمَنِ الجاهليَّةِ الكبرى في وقتِ قِلَّةِ العلمِ، وانطماسِ آثارِ الرسالةِ؛ فكيف بعد بَعْثةِ الرسولِ؟ في وقتِ انتشارِ النُّورِ، وظهورِ العلمِ؟! فمِن بابٍ أَوْلى لا يكونُ الجهلُ عُذْرًا للإنسانِ في يوم القيامة.

رابعًا: أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أخبَرَ عن الأتباعِ أنَّهم في النارِ، وأنَّ تقليدَهم لكبارِهم وآبائِهم ليس بحُجَّةٍ لهم عند اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ومِن المعلوم: أنَّ الأتباعَ إنَّما قلَّدوا مَن قلَّدوه بسببِ جهلِهم وغفلتِهم؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ١٦٦ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ

أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة: ١٦٦، ١٦٧]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤١﴾﴾ [الأعراف: ٣٨ ـ ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴿٢١﴾ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [الزخرف: ١٩ ـ ٢٥].

خامسًا: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّ مِن جملةِ الخاسِرينَ مَن عَمِلَ عملًا، وهو يظُنُّ أنَّه يُحسِنُ صُنْعًا بعملِهِ؛ قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا۟ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَرُسُلِى هُزُوًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ﴾ [فاطر: ٨].

قال الطبَريُّ في «تفسيرِه» (١٥/ ٤٢٧ ـ ٤٢٩): «والصوابُ مِن القولِ في ذلك عندنا: أن يقال: «إنَّ اللهَ عَجَلَّ عنى بقولِه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾: كلَّ عاملٍ عملًا يَحسَبُهُ فيه مصيبًا، وأنَّه للهِ بفعلِهِ ذلك مطيعٌ مُرْضٍ، وهو بفعلِهِ ذلك لله مسخِطٌ، وعن طريقِ أهلِ الإيمانِ به جائرٌ؛ كالرَّهَابنةِ والشَّمَامِسةِ وأمثالِهم مِن أهلِ الاجتهادِ في ضلالتِهم، وهم مع ذلك مِن فِعْلِهم واجتهادِهم باللهِ كَفَرةٌ؛ مِن أهلِ أيِّ دِينٍ كانوا.

وقولُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؛ يقولُ: هم الذين لم يكن عمَلُهم الذي عَمِلوهُ في حياتِهِمُ الدنيا على هُدًى واستقامةٍ، بل كان على جَوْرٍ وضلالةٍ، وذلك أنَّهم عَمِلوا بغيرِ ما أمَرَهم اللهُ به، بل على كفرٍ منهم به.

﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾؛ يقولُ: وهم يظُنُّونَ أنَّهم بفعلِهم ذلك للهِ مطيعون، وفيما ندَبَ عبادَهُ إليه مجتهِدون؛ وهذا مِن أدلِّ الدلائلِ على خطأِ قولِ مَن زعَمَ أنَّه لا يكفُرُ باللهِ أحدٌ إلا مِن حيثُ يَقصِدُ إلى الكفرِ، بعد العلمِ بوحدانيَّتِهِ؛ وذلك أنَّ اللهَ تعالى ذِكْرُهُ أخبَرَ عن هؤلاءِ الذين وصَفَ صِفتَهم في هذه الآيةِ؛ أنَّ سَعْيَهُمُ الذي سَعَوْا في الدنيا ذهَبَ ضلالًا، وقد كانوا يَحسَبونَ أنَّهم محسِنون في صُنْعِهم ذلك، وأخبَرَ عنهم أنَّهم هم الذين كفَروا بآياتِ ربِّهم، ولو كان القولُ كما قال الذين زَعَموا أنَّه لا يكفُرُ باللهِ أحدٌ إلا مِن حيثُ يَعلَمُ، لَوَجَبَ أن يكونَ هؤلاءِ القومُ في عمَلِهِمُ الذي أخبَرَ اللهُ عنهم أنَّهم كانوا يَحسَبونَ فيه أنَّهم يُحسِنونَ صُنْعَهُ، كانوا مُثابِينَ مأجورِينَ عليها، ولكنَّ القولَ بخلافِ ما قالوا؛ فأخبَرَ جلَّ ثناؤُهُ عنهم أنَّهم باللهِ كَفَرةٌ، وأنَّ أعمالَهم حابِطةٌ.

وعنَى بقولِهِ: ﴿أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾: عمَلًا». اهـ.

وقال ابنُ حَجرٍ في «الفتح» (١٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢): «وممَّن جنَحَ إلى بعضِ هذا البحثِ: الطَّبَريُّ في «تهذيبِه»؛ فقال ـ بعد أن سرَدَ أحاديثَ البابِ ـ: «فيه: الردُّ على قولِ مَن قال: «لا يخرُجُ أحدٌ مِن الإسلامِ مِن أهلِ القِبْلَةِ بعد استحقاقِهِ حُكْمَهُ إلا بقصدِ الخروجِ منه عالِمًا»؛ فإنَّه مبطِلٌ لقولِهِ في الحديثِ: «**يَقُولُونَ الحَقَّ، وَيَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ، وَيَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَتَعَلَّقُونَ مِنْهُ**

بِشَيْءٍ»، ومِن المعلوم: أنَّهم لم يرتكِبوا استحلالَ دماءِ المسلِمِينَ وأموالِهم إلا بخطأٍ منهم فيما تأوَّلُوهُ مِن آيِ القرآنِ على غيرِ المرادِ منه.

ثم أخرَجَ بسنَدٍ صحيحٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، وذُكِرَ عنده الخوارجُ، وما يَلْقَوْنَ عند قراءةِ القرآنِ، فقال: «يؤمِنونَ بمُحْكَمِهِ، ويَهلِكون عندَ متشابِهِهِ».

ويؤيِّدُ القولَ المذكورَ: الأمرُ بقتلِهم، مع ما تقدَّم مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ: «**لَا يَحِلُّ قَتْلُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ**»، وفيه: «**التَّارِكُ لِدِينِهِ، المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**».

قال القُرطُبيُّ في «المُفهِم»[(١)]: «يؤيِّدُ القولَ بتكفيرِهِمُ [يعني: الخوارجَ]: التمثيلُ المذكورُ في حديثِ أبي سعيدٍ؛ يعني: الآتيَ في البابِ الذي يليه؛ فإنَّ ظاهِرَ مقصودِهِ: أنَّهم خرَجوا مِن الإسلامِ، ولم يتعلَّقوا منه بشيءٍ؛ كما خرَجَ السهمُ مِن الرَّمِيَّةِ؛ لسُرْعتِهِ، وقوَّةِ رامِيهِ؛ بحيثُ لم يتعلَّقْ مِن الرَّمِيَّةِ بشيءٍ، وقد أشار إلى ذلك بقولِهِ: «**سَبَقَ الفَرْثَ والدَّمَ**»[(٢)]».

وقال صاحبُ «الشِّفَاءِ» فيه: «وكذا نَقطَعُ بكفرِ كلِّ مَن قال قولًا يُتوصَّلُ به إلى تضليلِ الأمَّةِ، أو تكفيرِ الصحابةِ»[(٣)]، وحكاه صاحبُ «الرَّوْضةِ»[(٤)] في كتابِ «الردَّةِ» عنه، وأقرَّه.

وذهَبَ أكثرُ أهلِ الأصولِ مِن أهلِ السُّنَّةِ: إلى أنَّ الخوارجَ فُسَّاقٌ، وأنَّ حُكْمَ الإسلامِ يَجرِي عليهم لتلفُّظِهم بالشهادتَيْن، ومواظبتِهم على أركانِ الإسلامِ، وإنَّما فسَقوا بتكفيرِهم المسلِمِينَ مستنِدِينَ إلى تأويلٍ فاسدٍ، وجرَّهم ذلك إلى استباحةِ دماءِ مخالِفِيهم وأموالِهم، والشهادةِ عليهم بالكفرِ والشرك.

---

(١) «المُفهِم» (٣/ ١١٠).

(٢) «**سبَقَ الفَرْثَ والدَّمَ**»؛ أي: مرَّ سريعًا في الرَّمِيَّةِ، وخرَجَ منها لم يَعلَقْ منها بشيءٍ مِن فَرْثِها ودَمِها؛ لسُرْعتِهِ، شبَّه به خروجَهم مِن الدِّينِ، ولم يَعلَقوا بشيءٍ منه. ينظر: «النهاية» (٢/ ٣٣٨).

(٣) «الشفا» للقاضي عِياض(٢/ ٢٨٦).

(٤) «رَوْضة الطالبين» للنوَوي (١٠/ ٧٠ ط. المكتب الإسلامي).

وقال الخطَّابيُّ[(١)]: «أجمعَ علماءُ المسلِمينَ على أنَّ الخوارِجَ ـ مع ضلالتِهم ـ فِرْقةٌ مِن فِرَقِ المسلِمين، وأجازوا مناكَحتَهم، وأكلَ ذبائحِهم، وأنَّهم لايكفُرُونَ ما داموا متمسِّكينَ بأصلِ الإسلام».

وقال عِياضٌ[(٢)]: «كادت هذه المسألةُ تكونُ أشَدَّ إشكالًا عند المتكلِّمينَ مِن غيرِها، حتى سأل الفقيهُ عبدُ الحقِّ الإمامَ أبا المعالي عنها، فاعتذَرَ بأنَّ إدخالَ كافرٍ في المِلَّةِ وإخراجَ مسلمٍ عنها عظيمٌ في الدِّينِ»، وقال: «وقد توقَّف قبلَهُ القاضي أبو بكرٍ الباقِلانيُّ، وقال: «لم يصرِّحِ القومُ بالكفرِ، وإنما قالوا أقوالًا تؤدِّي إلى الكفرِ».

وقال الغزَاليُّ في كتابِ «التفرِقةِ بين الإيمانِ والزَّنْدَقةِ»[(٣)]: «والذي ينبغي الاحترازُ عن التكفيرِ ما وجَدَ إليه سبيلًا؛ فإنَّ استباحةَ دماءِ المصلِّينَ المقرِّينَ بالتوحيدِ خطَأٌ، والخطَأُ في تركِ أَلْفِ كافرٍ في الحياةِ أهوَنُ مِن الخطأِ في سَفْكِ دمٍ لمسلِمٍ واحِدٍ».

وممَّا احتَجَّ به مَن لم يكفِّرْهم: قولُهُ في ثالثِ أحاديثِ البابِ بعد وصفِهم بالمروقِ مِن الدِّينِ «**كَمُرُوقِ السَّهْمِ؛ فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ**»، إلى أن قال: «**فَيَتَمَارَى فِي الفُوقَةِ**[(٤)]؛ **هَلْ عَلِقَ بِهَا شَيْءٌ**»؛ قال ابنُ بَطَّالٍ[(٥)]: «ذهَبَ جمهورُ العلماءِ: إلى أنَّ الخوارِجَ غيرُ خارِجينَ عن جملةِ المسلِمينَ؛ لقولِهِ: «**يَتَمَارَى فِي الفُوقِ**»؛ لأنَّ التمارِيَ مِن الشكِّ، وإذا وقَعَ الشكُّ في ذلك، لم يُقطَعْ عليهم بالخروجِ مِن الإسلامِ؛ لأنَّ مَن ثبَتَ له عَقْدُ الإسلامِ بيقينٍ، لم يخرُجْ منه إلا بيقينٍ، قال: «وقد سُئِلَ عليٌّ عن أهلِ النهرِ، هل كفَروا؟»، فقال: «مِن الكفرِ فرُّوا».

---

(١) لم نجده في المطبوع مِن كُتُبه.

(٢) في «إكمال المُعلِم» (٣/ ٦١٢).

(٣) لم نجدْهُ بلفظِهِ في «فَيْصَل التفرِقة»، وهو فيه بمعناه (ص٢٦٥ط. رسائل الغزالي). والنصُّ المثبَتُ بلفظِهِ في «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزَاليّ (ص٥١٧ ط. دار البصائر)، و(ص٢٥١ ط. طبعة حسين آتاي، وإبراهيم آكاه)، و(ص٢١١ ط. دار الحكمة)؛ فلعلَّ الحافظَ وَهِمَ في نسبتِهِ إلى «فَيْصَل التفرِقة».

(٤) «**الفُوقَةُ**»: موضِعُ الوتَرِ مِن السهمِ. ينظر: «إرشاد الساري» (١٠/ ٨٦).

(٥) في «شرح صحيح البخاري» (٨/ ٥٨٥).

قلتُ: وهذا إن ثبَتَ عن عليٍّ، حُمِلَ على أنَّه لم يكن اطَّلَعَ على معتقَدِهِمُ الذي أوجَبَ تكفيرَهم عند مَن كفَّرهم.

وفي احتجاجِهِ بقولِهِ: «**يَتَمَارَى فِي الفُوقِ**»، نظَرٌ؛ فإنَّ في بعضِ طرقِ الحديثِ المذكورِ ـ كما تقدَّمت الإشارةُ إليه، وكما سيأتي ـ: «**لَمْ يَعْلَقْ مِنْهُ بِشَيْءٍ**»، وفي بعضِها: «**سَبَقَ الْفَرْثَ وَالدَّمَ**».

وطريقُ الجمعِ بينهما: أنَّه تردَّد؛ هل في الفُوقِ شيءٌ أو لا؟ ثم تحقَّق أنَّه لم يَعلَقْ بالسهمِ ولا بشيءٍ منه مِن الرَّمِيِّ بشيءٍ، ويُمكِنُ أن يُحمَلَ الاختلافُ فيه على اختلافِ أشخاصٍ منهم، ويكونَ في قولِهِ «**يَتَمارَى**» إشارةٌ إلى أنَّ بعضَهم قد يبقى معه مِن الإسلامِ شيءٌ؛ قال القُرْطُبيُّ في «المُفهِمِ»(١): «والقولُ بتكفيرِهِم أظهَرُ في الحديثِ»؛ قال:

- «**فعلى القولِ بتكفيرِهم**: يُقاتَلُونَ ويُقتَلونَ، وتُسبَى أموالُهم؛ وهو قولُ طائفةٍ مِن أهلِ الحديثِ في أموالِ الخوارِجِ.

- **وعلى القولِ بعدَمِ تكفيرِهم**: يُسلَكُ بهم مَسلَكُ أهلِ البغيِ؛ إذا شَقُّوا العصا، ونَصَبوا الحربَ.

فأمَّا مَنِ استسَرَّ منهم ببِدْعةٍ؛ فإذا ظُهِرَ عليه، هل يُقتَلُ بعد الاستتابةِ، أو لا يُقْتَلُ بل يُجتهَدُ في رَدِّ بِدْعتِهِ؟ اختُلِف فيه بحسَبِ الاختلافِ في تكفيرِهم، قال: «وبابُ التكفيرِ بابٌ خَطِرٌ، ولا نَعدِلُ بالسلامةِ شيئًا».

وفيه: أنَّ مِن المسلِمين مَن يخرُجُ مِن الدينِ مِن غيرِ أن يَقصِدَ الخروجَ منه، ومِن غيرِ أن يختارَ دِينًا على دِينِ الإسلامِ، وأنَّ الخوارجَ شَرُّ الفِرَقِ المبتدِعةِ مِن الأمَّةِ المحمَّديَّةِ، ومِن اليهودِ والنصارى، **قلتُ**: والأخيرُ مبنيٌّ على القولِ بتكفيرِهم مطلَقًا».اهـ. النقلُ عن الحافظِ ابنِ حجَر.

وبنحوِ هذا قال ابنُ مَنْدَهْ في كتابِهِ «التوحيدِ» (١/ ٣١٤): «ذِكْرُ الدليلِ على أنَّ المجتهِدَ المخطِئَ في معرِفةِ اللهِ ﷻ ووحدانيَّتِهِ كالمعانِدِ».

---

(١) «المُفهِم» (٣/ ١١٠).

قلتُ: ثم استدلَّ بهذه الآيةِ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤].

وقال محمَّدُ بنُ إبراهيمَ في «شرحِ كشفِ الشبهاتِ» (ص١٠١): «ولو كان فَهْمُها ـ أي: الحُجَّةِ ـ شرطًا، لَمَا كان الكفرُ إلا قسمًا واحدًا، وهو كفرُ الجحودِ، بل الكفرُ أنواعٌ؛ منه الجهلُ وغيرُهُ».

قلتُ: وهذا كلُّهُ لمَن بلَغَتْهُ الرسالةُ؛ كما قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

ولِمَا جاء في «مسندِ أحمدَ» (١٦٣٠١)؛ مِن حديثِ قتادةَ، عن الأحنفِ بنِ قيسٍ، عن الأسودِ بنِ سَريعٍ؛ أنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ قال: «**أَرْبَعَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَصَمُّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا، وَرَجُلٌ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي فَتْرَةٍ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ، فَيَقُولُ: رَبِّ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا! وَأَمَّا الْأَحْمَقُ، فَيَقُولُ: رَبِّ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَالصِّبْيَانُ يَحْذِفُونِي**(١) **بِالْبَعَرِ! وَأَمَّا الْهَرِمُ،**

---

(١) قولُه: «يَحْذِفُونِي» كذا ورَدَ في مصدَرِ التخريج؛ والجادَّةُ: «يَحْذِفُونَنِي»، وما في مصدر التخريج يُمكِنُ توجيهُهُ على **وجهَيْنِ**:

الوجهُ الأوَّلُ: على لغةٍ قليلةٍ لبعضِ العربِ؛ يَحذِفونَ نونَ الرفعِ مِن الأفعالِ الخمسةِ لمجرَّدِ التخفيفِ، بلا جازمٍ أو ناصبٍ، أو نونِ توكيدٍ أو نونِ وقايةٍ؛ يقولُ ابنُ مالكٍ: «وهذا ثابتٌ في الكلامِ الفصيحِ نثرِهِ ونظمِهِ». اهـ. وقد ورَدَتْ لهذا شواهدُ كثيرةٌ في القراءاتِ، والحديثِ النبويِّ، وأشعارِ العربِ:

فمِن القرآنِ: «تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ» على قراءةِ مَن قرَأَ بتخفيفِ النونِ؛ وهي قراءةُ نافعٍ، وأبي جعفرٍ، وابنِ ذَكْوانَ بروايةِ الصُّوريِّ، وابنِ هارونَ عن الأخفشِ، وابنِ عامرٍ في روايةِ الداجونيِّ؛ قيل: «والمحذوفُ هو نونُ الوقايةِ»، وقيل: «بل هو نونُ الرفعِ»؛ وهو مذهبُ سيبويهِ، قال ابن خالَوَيْهِ: «والحُجَّةُ لمَن خفَّف: أنَّه لمَّا اجتمَعَتْ نونانِ تنوبُ إحداهما عن لفظِ الأخرى، خفَّف الكلمةَ بإسقاطِ إحداهما؛ كراهيَةً لاجتماعِهما».

ومِن الحديثِ: ما جاء في «صحيحِ مسلم» (٥٤)، وغيره: «**لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**».

وقولُ عمرَ للنبيِّ ﷺ في قتلى بَدْرٍ؛ كما عند مسلم أيضًا (٢٨٧٤)، وغيره ـ قال: «يا رسولَ اللهِ، كيف يَسمَعُوا، وأنَّى يُجِيبُوا وقد جَيَّفُوا؟!»، قال النوويُّ: «هكذا هو في عامَّةِ النسخِ المعتمَدةِ: «كيف يَسمَعُوا؟! وأنَّى يُجِيبُوا؟!»؛ مِن غيرِ نونٍ، وهي لغةٌ =

فَيَقُولُ: رَبِّ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَعْقِلُ شَيْئًا! وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ، فَيَقُولُ: «رَبِّ، مَا أَتَانِي لَكَ رَسُولٌ! فَيَأْخُذُ مَوَاثِيقَهُمْ؛ لَيُطِيعُنَّهُ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ أَنِ ادْخُلُوا النَّارَ»، قال: «**فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ دَخَلُوهَا، لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا**».

وما رُوِيَ (١٦٣٠٢) عن قتادةَ، عن الحسَنِ، عن أبي رافِعٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، مثلُ هذا؛ غيرَ أنَّه قال في آخِرِهِ: «**فَمَنْ دَخَلَهَا، كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا، يُسْحَبْ إِلَيْهَا**».

والشاهدُ منه: قولُهُ: «**لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا**»، وقولُ الذي مات في الفَتْرةِ: «**رَبِّ، مَا أَتَانِي لَكَ رَسُولٌ**»؛ فيُختبَرون يومَ القيامة.

وقال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموعِ الفتاوى» (٢٢/ ٤١ ـ ٤٢): «وأصلُ هذا: أنَّ حكمَ الخطابِ؛ هل يثبُتُ في حَقِّ المكلَّفِ قبل أن يبلُغَهُ؟ فيه ثلاثةُ أقوالٍ في مذهبِ أحمدَ وغيرِهِ؛ **قيل**: يثبُتُ، **وقيل**: لا يثبُتُ، **وقيل**: يثبُتُ المبتدَأُ دون الناسِخ.

والأظهَرُ: أنَّه لا يجبُ قضاءُ شيءٍ مِن ذلك، ولا يثبُتُ الخطابُ إلا بعد البلاغِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقولِهِ: ﴿وَمَا كُنَّا

= صحيحةٌ وإنْ كانت قليلةَ الاستعمالِ، وسبَقَ بيانُها مرَّاتٍ».اهـ.

الوجهُ الثاني: أن يكونَ ما في مصدرِ التخريجِ: «يَحْذِفُونِّي» بإدغامِ نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ؛ كما في قراءةِ مَن قرأَ: «تَأْمُرُونِّي»؛ وهي قراءةُ الجمهورِ.

ينظر: «الحُجَّة» لابن خالَوَيْهِ (ص١٤٣، ٢٠٥، ٢٢٨)، و«الحُجَّة» للفارسي (٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥، ٦/ ٩٩، ١٠٠)، و«الخصائص» (١/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠)، و«إعراب الحديث النبوي» للعُكْبَري (ص٢٣٣ و٢٧٨ و٢٨٦ و٣٥٥ و٣٥٧ و٣٨١ و٣٨٣)، و«شواهد التوضيح» لابن مالك (ص٢٢٨ ـ ٢٣٠)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٥٣)، و«شرح النوَوي على صحيح مسلم» (٢/ ٣٦)، و(١٢/ ١٢٦)، و(١٧/ ٢٠٧)، و«أجوبة على مسائل سألها النوَوي في ألفاظ مِن الحديث» (ص١٥، ١٦)، و«النَّشْر» لابن الجزَري (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤)، و«الأشباه والنظائر» للسُّيوطي (٢/ ٦٣ ـ ٦٥)، و«عقود الزَّبَرْجَد» (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦)، و«هَمْع الهوامع» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢)، و«خِزَانة الأدَب» (٨/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠ و٤٢٥ و٤٢٦).

مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، وقولِهِ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ومثلُ هذا في القرآنِ متعدِّدٌ؛ بيَّن سبحانه أنَّه لا يُعاقِبُ أحدًا حتى يبلُغَهُ ما جاء به الرسولُ، ومَن عَلِمَ أنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، فآمَنَ بذلك، ولم يَعلَمْ كثيرًا ممَّا جاء به، لم يعذِّبْهُ اللهُ على ما لم يبلُغْهُ؛ فإنَّه إذا لم يعذِّبْهُ على تركِ الإيمانِ [إلا](١) بعد البلوغِ، فأَنَّهُ لا يعذِّبُهُ على بعضِ شرائطِهِ إلا بعد البلاغِ أَوْلى وأحرى». اهـ.

قلتُ: وأمَّا مَن بلَغَتْه الرسالةُ، فإنَّ حُجَّةَ اللهِ قائمةٌ عليه، ولا يكونُ الجهلُ له عُذْرًا.

قالُ حمَدُ بنُ مَعمَرٍ في «الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ» (١١/ ٧٢): «أجمَعَ العلماءُ على أنَّ كلَّ مَن بلَغَتْهُ دعوةُ الرسولِ عليه الصلاة والسلام: أنَّ حُجَّةَ اللهِ قائمةٌ عليه».

سادسًا: وأمَّا الأشياءُ التي يُعذَرُ فيها الإنسانُ بسببِ جهلِهِ، ما كان دون أصلِ الدِّينِ؛ ودليلُ ذلك: ما ثبَتَ في «الصحيحَيْنِ»(٢)، في الحديثِ المرفوعِ والذي رواه عن أكثرَ مِن واحدٍ مِن الصحابةِ، في قِصَّةِ الرجلِ الذي أمَرَ أهلَهُ إذا مات أن يحرِّقُوهُ وينثُروا رمادَهُ في البَرِّ والبَحْرِ، وقال: «لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عليَّ...!»، فأعادَهُ اللهُ ﷻ، وسأَلَهُ عن فِعْلِهِ هذا، وهو أعلَمُ، فقال: «خَشْيَةً منك يا ربِّ!»؛ فغفَرَ اللهُ له.

ويؤيِّدُ ما جاء في هذا الحديثِ قِصَّةُ الحوارِيِّينَ مع عيسى عليه السلام عندما قالوا كما في سورةِ المائدةِ: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المائدة: ١١٢، ١١٣]؛ وهذا على أحدِ التفسيرَيْنِ.

---

(١) زيادةٌ على ما في المطبوعِ مِن «مجموع الفتاوى»، يقتضيها السياق.

(٢) «صحيح البخاري» (٣٤٧٨)، و«صحيح مسلم» (٢٧٥٧)؛ مِن حديثِ أبي سعيدٍ، و«صحيح البخاري» (٣٤٨١)، و«صحيح مسلم» (٢٧٥٦)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.

ومِن الأدلَّةِ: ما رواه ابنُ ماجه، والبَزَّارُ، والحاكمُ؛ مِن حديثِ أبي مالكٍ الأَشْجعيِّ، عن رِبْعيِّ بنِ حِراشٍ، عن حُذَيْفةَ بنِ اليَمانِ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ**[(١)] **وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ، وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللهِ** ﷻ **فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِن النَّاسِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ يَقُولُونَ: «أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»؛ فَنَحْنُ نَقُولُهَا»**»، فقال له صِلَةُ: «ما تُغني عنهم «لا إلٰهَ إلا اللهُ»، وهم لا يَدْرُونَ: ما صلاةٌ ولا صيامٌ، ولا نُسُكٌ ولا صَدَقةٌ؟!»، فأعرَضَ عنه حُذَيْفةُ، ثم ردَّها عليه ثلاثًا؛ كلَّ ذلك يُعرِضُ عنه حُذَيْفةُ، ثم أقبَلَ عليه في الثالثةِ، فقال: «يَا صِلَةُ، تُنْجيهِمْ مِن النارِ»؛ ثلاثًا[(٢)].

قلتُ: لأنَّ هؤلاءِ جَهِلوا الصلاةَ وغيرَ ذلك مِن أركانِ الإسلامِ، ولم يَبْقَ عندَهم إلا التوحيدُ؛ فبسببِ جَهلِهم عُذِروا؛ قال ابنُ قُتَيْبَةَ: «قد يَغلَطُ في بعضِ الصفاتِ قومٌ مِن المسلِمينَ؛ فلا يكفُرُونَ بذلك»[(٣)].

قال أبو بُطَيْنٍ في «الانتصار لحِزْب الله الموحِّدين» (ص٤١ ـ ٤٨): «واحتَجَّ بعضُ مَن يجادِلُ عن المشرِكِينَ بقِصَّةِ الذي أوصى أهلَهُ أن يحرِّقُوهُ بعد موتِهِ، على أنَّ مَن ارتكَبَ الكفرَ جاهلًا لا يكفُرُ، ولا يكفُرُ إلا المعانِدُ:

والجوابُ عن ذلك كلِّه: أنَّ اللهَ سبحانه أرسَلَ رسلَهُ مبشِّرِينَ ومنذِرِينَ؛ لئلا يكونَ للناسِ على اللهِ حُجَّةٌ بعد الرسلِ، وأعظَمُ ما أُرسِلوا به ودَعَوْا إليه:

---

(١) قولُهُ: «يدرُسُ» في الموضعَيْنِ بالبناءِ للفاعل؛ وقيل: بالبناءِ للمفعول. ينظر: «حاشية السِّنْدي على سنن ابن ماجه» (٢/ ٤٩٨)، و«شرح مسند أبي حنيفة» (١/ ٥٦٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٩)، والبزَّار (٢٨٣٨)، والحاكم (٤/ ٤٧٣ و٥٤٥)، وقال: «صحيحٌ على شرطِ مسلم»؛ كلُّهم مِن طريق أبي معاويةَ، عن أبي مالكٍ، عن رِبْعيٍّ، عن حُذَيْفةَ، به، وقال البزَّارُ: «وهذا الحديثُ قد رواه جماعة، عن أبي مالك، عن رِبْعيٍّ، عن حُذَيْفةَ، موقوفًا، ولا نَعلَمُ أحدًا أسنَدَهُ إلا أبو كُرَيْبٍ، عن أبي معاويةَ؛ حدَّثنا به أبو كاملٍ، أخبَرَنا أبو عَوانةَ، عن أبي مالكٍ، عن رِبْعيٍّ، عن حُذَيْفةَ، بنحوِهِ، موقوفًا». اهـ.

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٥٢٣).

عبادةُ اللهِ وحده لا شريكَ له، والنهيُ عن الشركِ الذي هو عبادةُ غيرِهِ، فإن كان مرتكِبُ الشركِ الأكبرِ معذورًا لجهلِهِ، فمَن هو الذي لا يُعذَرُ؟!

ولازمُ هذه الدعوى: أنَّه ليس للهِ حُجَّةٌ على أحدٍ إلا المعانِدَ، مع أنَّ صاحبَ هذه الدعوى لا يُمكِنُهُ طردُ أصلِهِ، بل لا بدَّ أن يتناقِضَ؛ فإنَّه لا يُمكِنُهُ أن يتوقَّفَ في تكفيرِ مَن شَكَّ في رسالةِ محمَّدٍ ﷺ، أو شَكَّ في البَعْثِ، أو غيرِ ذلك مِن أصولِ الدِّينِ؛ والشاكُّ جاهِل!

والفقهاءُ رحمهم الله: يذكُرونَ في كتبِ الفقهِ حكمَ المرتدِّ؛ وأنَّه: المسلِمُ الذي يكفُرُ بعد إسلامِهِ؛ نُطْقًا، أو فعلًا، أو شكًّا، أو اعتقادًا، **وسببُ الشكِّ**: الجهلُ.

ولازمُ هذا: أنَّا لا نكفِّرُ جَهَلَةَ اليهودِ والنصارى، ولا الذين يسجُدون للشمسِ والقمرِ والأصنامِ؛ لجهلِهِم، ولا الذين حرَّقهم عليُّ بنُ أبي طالِبٍ رضي الله عنه بالنارِ؛ لأنَّنا نَقطَعُ أنَّهم جُهَّالٌ! وقد أجمَعَ العلماءُ على كفرِ مَن لم يكفِّرِ اليهودَ والنصارى، أو يشُكُّ في كفرِهم؛ ونحن نتيقَّنُ أنَّ أكثَرَهم جُهَّال...

فالمدَّعي أنَّ مرتكِبَ الكفرِ ـ متأوِّلًا، أو مجتهِدًا مخطئًا، أو مقلِّدًا، أو جاهلًا ـ معذورٌ؛ مخالِفٌ للكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ بلا شَكٍّ، مع أنَّه لا بدَّ أن ينقُضَ أصلَهُ؛ فلو طرَدَ، كَفَرَ بلا ريبٍ، كما لو توقَّفَ في تكفيرِ مَن شَكَّ في رسالةِ محمَّدٍ ﷺ ونحوِ ذلك.

وأمَّا الرجلُ الذي أوصى أهلَهُ أن يحرِّقُوهُ، وأنَّ اللهَ غفَرَ له ـ مع شَكِّهِ في صفةٍ مِن صفاتِ الربِّ سبحانه ـ فإنَّما غفَرَ له لعَدَمِ بلوغِ الرسالةِ له؛ كذا قال غيرُ واحدٍ مِن العلماء[1].

ولهذا قال الشيخُ تقيُّ الدِّينِ رحمه الله[2]: «مَن شَكَّ في صفةٍ مِن صفاتِ الربِّ ومثلُهُ لا يَجهَلُها، كَفَرَ، وإن كان مثلُهُ يجهَلُها، لم يكفُرْ»، قال: «ولهذا لم يكفِّرِ النبيُّ ﷺ الرجلَ الشاكَّ في قدرةِ اللهِ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بعد بلوغِ الرسالةِ»؛ وكذا قال ابنُ عَقِيلٍ، وحمَلَهُ على أنَّه لم تبلُغْهُ الدعوةُ.

---

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٥٢٣).

(٢) كما في «الاختيارات الفقهيَّة» (ص٤٤٣ ط. طبعة دار العاصمة).

واختيارُ الشيخِ تقيِّ الدِّينِ في الصفاتِ: أنَّه لا يكفُرُ الجاهلُ، وأمَّا في الشركِ ونحوِهِ: فلا؛ كما ستَقِفُ على بعضِ كلامِهِ إن شاء الله، وقد قدَّمْنا بعضَ كلامِهِ في الاتحاديَّةِ وغيرِهم، وتكفيرِهِ مَن شَكَّ في كفرِهم[(١)].

قال صاحبُ اختياراتِهِ رَحِمَهُ اللهُ[(٢)]: «والمرتدُّ: مَن أشرَكَ باللهِ، أو كان مبغِضًا لرسولِهِ أو لِمَا جاء به، أو ترَكَ إنكارَ كلِّ منكرٍ بقلبِهِ، أو توهَّم أنَّ مِن الصحابةِ مَن قاتَلَ مع الكُفَّارِ، أو أجاز ذلك، أو أنكَرَ مُجمَعًا عليه إجماعًا قَطْعِيًّا، أو جعَلَ بينه وبين اللهِ وسائطَ يتوكَّلُ عليهم ويَدعُوهم ويَسأَلُهم، ومَن شَكَّ في صفةٍ مِن صفاتِ اللهِ ومثلُهُ لا يَجهَلُها، فمرتَدٌّ، وإن كان مثلُهُ يَجهَلُها، فليس بمرتَدٍّ؛ ولهذا لم يكفِّرِ النبيُّ ﷺ الرجلَ الشاكَّ في قدرةِ اللهِ تعالى».

فأطلَقَ فيما تقدَّم مِن المكفِّراتِ، وفرَّق في الصفةِ بين الجاهِلِ وغيرِهِ، مع أنَّ رأيَ الشيخِ رحمه الله تعالى - في التوقُّفِ عن تكفيرِ الجهميَّةِ ونحوِهم - خلافُ نصوصِ الإمامِ أحمدَ وغيرِهِ مِن أئمَّةِ الإسلامِ[(٣)].

قال المَجْدُ رَحِمَهُ اللهُ[(٤)]: «كلُّ بِدْعةٍ كفَّرْنا فيها الداعيَةَ، فإنَّا نفسِّقُ المقلِّدَ فيها؛ كمَن يقولُ بخلقِ القرآنِ، أو أنَّ عِلْمَ اللهِ مخلوقٌ، أو أنَّ أسماءَهُ مخلوقةٌ، أو أنَّه لا يُرَى في الآخرةِ، أو يسُبُّ الصحابةَ تديُّنًا، أو أنَّ الإيمانَ مجرَّدُ الاعتقادِ، وما أشبَهَ ذلك؛ فمَن كان عالمًا في شيءٍ مِن هذه البدعِ، يدعو إليه، ويناظِرُ عليه، فهو محكومٌ بكفرِهِ؛ نصَّ أحمدُ على ذلك في مواضِعَ». انتهى.

فانظُروا! كيف حكَموا بكفرِهم مع جهلِهم». اهـ[(٥)].

خِتامًا أشكُرُ اللهَ تعالى على توالي نِعَمِهِ وكثرةِ آلائهِ وجميلِ ألطافِه.

وبالله تعالى التوفيق.

١٠/٤/١٤٣٠هـ

---

(١) ينظر: «الانتصار لحِزْب الله الموحِّدين، والرَّدّ على المجادِل عن المشركين».

(٢) «الاختيارات الفقهيَّة» (ص٤٤٣ ط. طبعة دار العاصمة).

(٣) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥٨).

(٤) ينظر: «الإنصاف» للمَرْداوي (١٢/ ٤٨).

(٥) مِن «الانتصار لحِزْب الله الموحِّدين».